

الدَّارَةُ

مجلة فصلية محكمة تصدر عن
دار الملك عبدالعزيز

الخصوصية في المملكة العربية السعودية

الحياة العامة في بعض مدن الحجاز

الوثائق المتعلقة بالجزيرة العربية
في الأرشيفات الروسية

تطهير المركبة المكتبية في عهد الملك عبدالعزيز

الدّارَةُ

مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن عبد العزيز آل سعود
رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن محمد العنقرى
نائب رئيس مجلس الإدارة

أعضاء المجلس

الدكتور عبد الله بن يوسف الشبل
الدكتور عبد الله بن عمر تحييف
الدكتور راشد بن عبد العزيز البارك
الدكتور خالد بن صالح السلطان
الدكتور ناصر بن عبد العزيز الداود
الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن المعمري
الأستاذ علي بن سليمان المصوينع
الدكتور خضر بن عليان القرشي
الأستاذ مسفر بن سعد المسفر
الدكتور فهد بن عبد الله السماري

هيئة التحرير

المشرف العام
معالي أ. د. خالد بن محمد العنقرى
المدير العام ورئيس التحرير
د. فهد بن عبد الله السماري

الأعضاء

أ. د. منصور بن إبراهيم العازمي
أ. عبد الله بن عبد العزيز بن إدريس
أ. د. عبد الله الصالح العثيمين
أ. د. محمد بن سليمان السديس
أ. د. سليمان بن عبد الرحمن النظيفي
أ. د. إبراهيم بن محمد العبيدي
أ. د. عبد الرحمن بن زيد الزيني
أ. د. عبد الله بن ناصر الوليعي
د. ناصر بن محمد الجهيبي

ادارة التحرير

عبد الرحمن بن محمد السدحان
عبد العزيز بن ناصر الخريف
عبد الله بن عبد الرحمن الطريقي



الإسهامات

ترسل المبحوث باسم رئيس التحرير
ص. ب. ٢٩٤٥١ . الرياض ١١٤٦١ . المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٠١ ١٩٩٩ . فاكس ٤٠١ ١٣٥٩٧
بريد الكتروني info@darah.org.sa

السعر

ال سعودية ٥ ريالات، الإمارات العربية المتحدة ٧ دراهم،
قطر ٧ ريالات، البحرين ٥٠٠ فلس، الكويت ٥٠٠ فلس،
سلطنة عمان ٥٠٠ بيسة، المغرب ٨ دراهم،
مصر ٧٠ قرشاً، تونس دينار واحد
خارج الدول العربية ما يعادل دولاراً أمريكيًّا واحداً

الاشتراكات السنوية

٢٠ ريالاً للاشتراك من داخل المملكة العربية السعودية
للاشتراك من الخارج ٦ دولارات أمريكية
ترسل الاشتراكات بيشيك مصدق باسم
دارة الملك عبد العزيز على العنوان الآتي:
ص. ب. ٢٩٤٥١ . الرياض ١١٤٦١ . المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٤١٣٢٣٩ / ٤٤١٧٠٢٠ . فاكس ٤٢٤ .
بريد الكتروني magazine@darah.org.sa
موقع الانترنت www.al-darah.org

شركات التوزيع

ال سعودية: الشركة الوطنية الموحدة للتوزيع، الرياض، هاتف: ٤٧٨٢٠٠٠
مصر: مؤسسة الأهرام للتوزيع، القاهرة، هاتف: ٥٧٨٦٢٠٠
الإمارات العربية المتحدة: دار الحكمة، دبي، هاتف: ٢٦٦٥٣٩٤
البحرين: مؤسسة الهلال للتوزيع، المنامة، هاتف: ٢٩٤٠٠٠
الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، الكويت، هاتف: ٢٤١٧٨١٠
سلطنة عمان: المتنمية لخدمة وسائل الإعلام، مسقط، هاتف: ٧٠٠٨٩٥
قطر: دار الشفاعة، الدوحة، هاتف: ٤١٢١٨٠
المغرب: الشركة الشرقية للتوزيع، الدار البيضاء، هاتف: ٤٠٠٢٢٧

تصدر عن دارة الملك عبد العزيز



رقم الإيداع: ٠٠٨٢ / ١٤١٤/١/٢٢
ردمد ١٣٩٠ . ٠١٤٨



مجلة فصلية محكمة تصدر
عن دارة الملك عبد العزيز

نشاطات الدارة

من أهمية علمية كونها مصدراً من مصادر تاريخ المنطقة، وإتاحة الفرصة للباحثين والدارسين للتدريب على كيفية التعامل مع تلك الوثائق النادرة.

ندوة الملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين

تحت رعاية دولة رئيس مجلس وزراء لبنان السيد/ رفيق الحريري عقدت في بيروت يومي الأربعاء والخميس ١٧-١٨ /٢٠٠٢ /٥٢٩ الموافق ٢٠٠٢/٥/٢٩ الندوة التي نظمتها دارة الملك عبدالعزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانيّة وسفارة خادم الحرمين الشريفين في لبنان تحت عنوان "المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز".

وتأتي هذه الندوة في إطار الفعاليات الثقافية التي تشارك بها الدارة في مناسبة الاحتفاء بمرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقايد الحكم، وقد شارك في فاعليتها نخبة من المثقفين والأكاديميين والباحثين المتخصصين في العلاقات السعودية اللبنانيّة وفي الاستراتيجية السياسيّة السعودية، وعددهم ثمانية باحثين من لبنان، وأربعة من المملكة العربيّة السعودية.

وتناولت جلسات الندوة الأربع أربعة محاور هي : "الملك فهد وجهوده في وقف الحرب الأهليّة اللبنانيّة" ، و "العلاقات السعودية اللبنانيّة" ، و "مؤتمر الطائف" ، و "خدمة الأعمال الإنسانية والإغاثة السعودية في لبنان خلال الحرب الأهليّة".

صاحب هذه الندوة معرض الصور الفوتوغرافية الذي أقامته الدارة بهذه المناسبة.

الدارة تشرع في تنفيذ مشروع

توثيق تاريخ الدرعية

بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبد العزيز ورئيس اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية، وبمتابعة واهتمام من صاحب السمو الأمير المهندس أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن، شرعت دارة الملك عبد العزيز في تنفيذ مشروع توثيق تاريخ الدرعية، الهدف إلى إعداد معلومات تاريخية موثقة عن الدرعية من حيث نشأتها وتطورها وتاريخها وأثارها دراسة معالجتها وتوثيق الواقع الجغرافي والمزارع والأودية والشعاب ودراسة الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعمارية فيها.

وتبدأ المرحلة الأولى من المشروع منذ عام ١٤٤٦هـ وهو العام الذي انتقل فيه مانع المرادي من شرق الجزيرة العربية إلى نجد، واستقر في المليبد وعصيبة، وأنشأ فيها بلدة الدرعية، وتمتد الفترة الزمنية للدراسة وجمع المعلومات حتى الوقت الحاضر.

وسيعتمد المشروع على العديد من المصادر التاريخية كالكتب والدوريات والمراجع التاريخية والوثائق المحلية والخارجية إلى جانب المقابلات الشخصية مع كبار السن والمعاصرين والرواية من الرجال والنساء لتسجيل روایاتهم عن الدرعية، وسوف تصور الآثار التاريخية والشعوب بفرض التوثيق.

الدارة تنظم دورة في مجال التعامل

مع الوثائق العثمانية

وافق مجلس إدارة دارة الملك عبد العزيز الذي عقد مساء الثلاثاء ٢٢/٣/١٤٢٣هـ، على تنظيم الدارة لدورة تدريبية في مجال التعامل مع الوثائق العثمانية؛ نظراً لما تمثله تلك الوثائق

دورة تدريبية في مجال التعامل مع الوثائق العثمانية



عندما اعتمدت مجلة الدارة اتخاذ خطوات جديدة في سبيل الرقي بها، اعتمدت على مجموعة من الضوابط والمعايير التي من شأنها أن تتحقق النجاح الذي تطمح إليه. وبناء على هذا أعادت التأثير في أعداد المجلة خلال ربع قرن، فأخذت منها ما يبرر على نظائره، وزادت عليها ما يسموها، وعلى هذا جاءت أبواب المجلة في ثوبها الجديد، وهي:

﴿ ١ - البحوث العلمية. وتعد عماد مجلة الدارة، حاولت منذ أمد أن تتحقق فيها أعلى درجات الدقة العلمية والجدة والموضوعية، وجاءت في حلتها الجديدة منتفقة موافقة لاتجاه المجلة محققة الغرض من إنشائها.

﴿ ٢ - البحوث المترجمة. والغرض من هذا الباب تزويد القارئ العربي بالبحوث التي صدرت بلغات أجنبية كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية ونحوها من اللغات العالمية التي كان للباحثين في تلك الأقطار اهتمام بتأريخ الجزيرة العربية عام، أو بتاريخ المملكة العربية السعودية خاصة.

وتشترط الدارة لنشر هذه البحوث أن يذكر اسم المؤلف الأصلي كاملاً، والمصدر الذي أخذ البحث عنه، وأن تتميز تعليقات الباحث عن تعليقات المترجم. ولا بد من إرفاق الأصل المترجم لمطابقة الترجمة وتحكيمها.

﴿ ٣ - المحاضرات. تقوم المجلة في هذا الباب بنشر مجموعة من المحاضرات المختارة التي لها صلة وثيقة بتاريخ المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، أو الجزيرة العربية بصورة عامة.

﴿ ٤ - الوثائق. وهو باب جديد، ترمي المجلة من إنشائه إلى التعريف بعدد من الوثائق المحفوظة في مراكز حفظ الوثائق في دارة الملك عبد العزيز وغيرها. وفي نشر هذه الوثائق المحفوظة إفاده للباحثين والمهتمين بتعريفهم بوثائق لم يكن يسهل تعريفهم إياها بغير دراستها ونشرها في المجلة. ومن أجل نشر هذه الوثائق يفضل إرفاق صورة واضحة من الوثائق المدرosa، مع ذكر الجهة التي تحتفظ بها، ورقم الحفظ.

﴿ ٥ - مراجعة الكتب. يختص هذا الباب بالبحوث النقدية المتصلة بالكتب المطبوعة في مجالات مجلة الدارة المتنوعة، بهدف التعريف بمحفوظات الكتب وتقديرها بأسلوب علمي من حيث السليبيات والإيجابيات ومواطن التميز وأوجه القصور.

وللنشر في هذا الباب ينبغي الا تزيد مراجعة الكتاب عن تسع صفحات، وأن تتضمن المراجعة ما يأتي: موضع الكتاب وحدوده الزمنية والمكانية والمرجعية، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادرها، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقة والجديد في بحثه، النقد الموضوعي (الإيجابيات، السلبيات)، إضافات المراجع واقتراحاته.

. وللرجوع اختيار طريقة عرض الكتاب بما يلائم الكتاب وما يراه مناسباً.

﴿ ٦ - ملخصات الكتب. وهو من جديد المجلة، تلتزم فيه المجلة بوضع ملخص للكتب المؤلفة حديثاً، يعرف المطلع عليه بأبرز سمات الكتاب وموضوعاته و مجالاته. وقد يعرض الملخص مصادر الكتاب ومنهج المؤلف في كتابه، وغرضه من تأليفه. وقد يشار إلى ما يحتويه من أشكال وخرائط وصور ووثائق، أفاد منها المؤلف في كتابه.

ومجلة الدارة ترحب بالباحثين الذين يرغبون في نشر مراجعات علمية لكتبهم أو كتب غيرهم أو ملخصات لها، إذ تستقبلها على عنوانها البريدي، باب: مراجعة الكتب، أو باب: ملخصات الكتب. ومن المستحسن أن يرفق المؤلف نفسه ملخصاً لكتابه.

﴿ ٧ - تعقيبات وتعليقات. تنشر فيه المجلة ما يرد إليها من الباحثين والقراء من تعقيبات أو تعليقات على ما نشر فيها بغرض زيادة التواصل العلمي بين الباحث وقارئه.

شروط النشر

تعنى مجلة الدارة بنشر البحوث العلمية ذات العلاقة بتاريخ المملكة العربية السعودية وجغرافيتها وأدابها وأثارها الفكرية والعمانية وخاصة، والجزيرة العربية والعالم العربي والإسلامي عموماً.

وينبغي أن تتوافق في هذه البحوث الشروط الآتية:

- ١ - أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية والجدة في الموضوع والعرض.
- ٢ - أن يكون صحيحاً لغة، سليم الأسلوب، واضح الدلالة.
- ٣ - ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، وألا يكون مستلاً من رسالة علمية أو كتاب مطبوع.
- ٤ - أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب الآلي، مرفقاً معه القرص المنسوخ عليه.
- ٥ - أن يرافق مع البحث ملخص له باللغتين العربية والإنجليزية في حدود (٢٠٠) كلمة، مع الحرص على الدقة في كتابة العنوان باللغة الإنجليزية.
- ٦ - أن ترقق نماذج واضحة من الأشكال التوضيحية والصور الوثائق والمخطوطات.
- ٧ - أن توضع الحواشى في الصفحات نفسها، وليس هي آخر البحث، على أن يكون الترقيم متواصلاً.
- ٨ - أن تتذكر المعلومات الوراقية (البليوجرافية) للمصادر المعتمد عليها (الكتب، والمقالات، والمخطوطات) عند أول ذكر لها في الحواشى، استغناءً عن قائمة المصادر والمراجع.
- ٩ - أن تكتب الأسماء الأجنبية باللغة العربية، وتكتب بلغتها بين قوسين عند أول ورود لها.
- ١٠ - أن يرافق الباحث سيرة ذاتية له توضح نشاطه العلمي والعملي.

منهج النشر

- ١ - تخضع البحوث الواردة للمجلة للتحكيم العلمي. ويلزم الباحث إجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين، مع تعليل ما لم يعدل.
- ٢ - يعطى الباحث خمس عشرة مسالة من بحثه، وخمس نسخ من المجلة.
- ٣ - تمنع المجلة الباحث مكافأة مالية، وفق القواعد المعتمدة في هذا الجانب.
- ٤ - لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.
- ٥ - تحتفظ المجلة بحقها في الحذف والاحتزال والتعديل اليسير بما يتواتق مع أغراض الصياغة والمنهج العلمي المتبع.
- ٦ - لا تعبر الآراء الواردة في البحوث بالضرورة عن رأي المجلة.
- ٧ - لا صلة لترتيب البحوث بالمجلة بالقيمة العلمية للبحث أو الباحث، إذ الترتيب موضوعي وهنئي، وبما يناسب أبواب المجلة.
- ٨ - ترسل البحوث والدراسات والأراء والتعليقات إلى رئيس التحرير.

مجلـةـ الـدـارـةـ لـتـصـلـيـلـ الـعـلـمـ الـمـعـارـفـ الـعـرـبـيـةـ وـالـإـسـلامـيـةـ



المحتويات

البحث

الخصوصية في المملكة العربية السعودية

مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية

أ.د. رشود بن محمد الخريف

تهدف الدراسة إلى التعرف على مستوى الخصوصية في المملكة العربية السعودية، وأهم المتغيرات المرتبطة بالسلوك الإيجابي للمرأة السعودية والمواصل المؤثرة، وذلك بالاعتماد على بيانات مسح ديموغرافي شامل لمناطق المملكة، وباستخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل: تحليل التباين الأحادي، ومعامل الارتباط، وتحليل الانحدار المتعدد.

(٨٤ - ٩)

الحياة العامة في بعض مدن الحجاز في بداية القرن التاسع عشر

من خلال رحلة دومينجو باديا (علي باي العباسى)

أ. عبد الحفيظ حمان

يتناول البحث ما دوّنه الرحالة الإسباني دومينجو باديا الذي تسمى بعلي باي العباسى عن الحالة العمرانية والجغرافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها بعض مدن الحجاز في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي.

(١٣٢ - ٨٥)

بحث مترجمة

الوثائق المتعلقة بالجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي في الأرشيفات الروسية

إيفيم ريزفان

ترجمة : د. عوض البادي

يتناول البحث ما تتضمنه الوثائق المحفوظة في الأرشيفات الروسية من معلومات وحوادث تاريخية ترتبط بموقف روسيا من التطورات التي تحدث في الخليج العربي والجزيرة العربية عامة، وقد أوضح البحث عدداً من الأحداث المرتبطة بالسفن الروسية، والتقارير المختلفة التي أعدها تابعون لها.

(١٧٢ - ١٣٢)

الوثائق

مجموعة الوثائق العثمانية في دارة الملك عبدالعزيز

د. سهيل صابان

يتناول هذا التقرير مجموعة الوثائق العثمانية في الدارة، والجهود التي بذلتها منذ تأسيسها وما تزال في تطمية مجموعات الوثائق العثمانية، سواء بالحصول على وثائق أصلية من الأفراد أو تصويرها من الأرشيف العثماني بإستانبول أو غيره من الأرشيفات وأماكن الحفظ.

(١٨٤ - ١٧٣)

المحاضرات

تطور الحركة المكتبية في عهد الملك عبدالعزيز

أ. سالم بن محمد السالم

تناول هذه الدراسة تطور حركة المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز، من حيث تاريخ نشأتها، والتطورات التي مرت بها، وتقديم وصف موجز عن الوضع الذي كانت عليه، وبيان دورها في تطوير الحياة العلمية والثقافية في المملكة.

(٢٢٠ - ١٨٥)

مراجعات كتب

السيرة الذاتية في الأدب السعودي لعبدالله بن عبد الرحمن العيدري

مراجعة: أنور أحمد ناظر

تناول المراجعة إيجاز ما تضمنه هذا الكتاب من موضوعات علمية وأدبية، ونبّه إلى بعض الجوانب المؤثرة في كتابة السيرة الذاتية .

(٢٢٧ - ٢٢١)

ملخصات كتب

(٢٢٨ - ٢٢٩)

اصدراقي

(٢٤٣ - ٢٣٩)

دار المعرفة في تطوير الأداء وتحقيق التنمية المستدامة من خلال مسيرة الملك عبد الله بن عبد الرحمن





من أرشيف الدارة

جلالة الملك عبدالعزيز يستقبل ضباطاً ببعثة
عسكرية أمريكية بمجلسه في قصر خزام -
جدة ١٩٤٥ م

الخصوصية في المملكة العربية السعودية

مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية

والاجتماعية والاقتصادية والسكانية

أ. د. رشود بن محمد الخريف

قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الملك سعود

أولاً- المقدمة ومشكلة البحث :

تُعدّ الخصوصية إحدى مكونات النمو السكاني أو محددات التغير الديموغرافي؛ لذا فهي إحدى العمليات الديموغرافية المرتبطة بديناميكية السكان؛ فالزيادة أو النقص في عدد السكان في دولة معينة أو منطقة أو مدينة أو حي داخل مدينة يأتي نتيجة ولادة شخص ما أو وفاة آخر أو هجرة أحد الأفراد منها أو إليها. وتحتل الخصوصية المقام الأول في التأثير في النمو السكاني، في حين تأتي بعدها الوفيات والهجرة. كما أنها العامل الرئيس في فتوة المجتمعات أو هرمها؛ فارتفاعها يجعل المجتمع فتياً، وانخفاضها يُسهم في هرم المجتمع وشيخوخته. وهذه التغيرات تؤثر في مستقبل النمو السكاني وتركيب قوة العمل بالإضافة إلى ما لها من تأثير في نسب إعالة الكبار والصغار، وما يتربّ عليها من نفقات عامة، وما تتطلبه هذه الفئات من خدمات مختلفة، مما ينعكس على الاتجاهات العامة للسياسات والخطط التنموية؛ لذلك فإن معدلات الخصوصية تُعدّ من أهم المدخلات في عملية إعداد الإسقاطات السكانية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.

وقد أصبحت العوامل المؤثرة في ارتفاع الخصوبة أو انخفاضها، والآثار المترتبة على تغيراتها من الاهتمامات الرئيسية في العالم، ومن الموضوعات المهمة التي تنظم لها الندوات، وتعقد بشأنها المؤتمرات الدولية والإقليمية. فمعظم المجتمعات النامية تعاني من ارتفاع مستويات الخصوبة؛ في حين تعيش بعض الدول المتقدمة حالة من الذعر والتخوف من النتائج المحتملة لانخفاض معدلات الخصوبة فيها دون مستويات الاستمرار بكثير، وبالتالي بدأت بعض هذه الدول الأخيرة في تشجيع الإنجاب من أجل تلافي الآثار السلبية والنتائج غير المرغوبية التي قد تترجم عن تدني معدلات الخصوبة إلى ما دون مستوى الإحلال لفترة طويلة من الزمن.

لقد كانت معدلات الإنجاب المرتفعة سمة لمعظم المجتمعات البشرية، وذلك لمواجهة معدلات الوفيات المرتفعة خلال فترات التاريخ الماضية. ولكن نظراً لأنخفاض معدلات الوفيات أو اتجاهها للانخفاض التدريجي السريع في معظم البلدان، فقد أصبحت مستويات الخصوبة واتجاهاتها هي التي تسهم - بالدرجة الأولى - في تباين معدلات النمو من مكان لآخر، بالإضافة إلى تأثير الهجرة تبعاً لحجمها واتجاهاتها.

وبناء عليه فإن تحديد أهم العوامل المؤثرة في السلوك الإنجابي يُسهم في فهم اتجاهات الخصوبة ومستوياتها في المستقبل، ومن ثم رسم السياسات المناسبة للتحكم فيها. وهذا يحتل أهمية كبيرة بالنسبة لصناعة السياسات والمهتمين بالتحفيظ خاصه، والنواحي السكانية على وجه العموم. ومن منطلق الإحساس بهذه الأهمية ظهرت العديد من الدراسات التي ركزت على دور العوامل البيولوجية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في تفسير التفاوت بين المجتمعات والفئات السكانية والأفراد، مثل ديفيز وبليك (Davis and Blake, 1956)، وبيكر (Becker, 1960).

(Bongaarts, 1978)، وإيسترلين (Easterlin, 1975)، وكالدوين (Caldwell, 1976, 1982) ، وغيرهم كثير، بل اختلفت الأطر النظرية والأساليب التطبيقية المبتكرة لتفسير السلوك الإنجابي وتحديد العوامل المؤدية إلى تغير اتجاهاته ومستوياته، فمنها ما هو مبني على أسس اقتصادية، ومنها ما ينطلق من تفسيرات اجتماعية أو أنثروبولوجية؛ ففي حين اهتم المتخصصون في فيزيولوجية الإنجاب بما يتعلق بالإخصاب وتأثير وسائل تنظيم النسل أو تأجيله، حرص الباحثون في العلوم الاجتماعية على فهم المحددات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المؤثرة في السلوك الإنجابي، مثل التعليم والدخل والعادات والتقاليد، والمعتقدات الدينية والإقامة في الريف وغيرها.

وعلى الرغم من الجهد الكبيرة والدراسات المتمامية التي تسعى لهم لمحددات الخصوبة والتتبؤ باتجاهاتها المستقبلية في الدول العربية، إلا أنها لا تزال محدودة، وتعاني من بعض أوجه القصور والنقص، وذلك لندرة البيانات عن الإنجاب في هذه الدول، وصعوبة الحصول عليها في حالة توافرها في أغلب الأحيان. وهذا - ربما - يفسر تركيز معظم دراسات الخصوبة في المملكة العربية السعودية على المدن الكبيرة. فدراسات كل من الجنديان (١٤١١هـ)، والعتيببي (١٩٩٤م) والعبيدى (١٩٩٥م) ولطفي (١٩٨٨م) اعتمدت على عينات في مدينة الرياض، في حين ركزت دراسة العيسوى (١٤١٢هـ) على الخصوبة في مدينة الدمام.

وعلاوة على ذلك فإن بعض نتائج هذه الدراسات لا تخلي من بعض التناقض وعدم الاتفاق حول محددات الخصوبة. فعلى سبيل المثال يشير العبيدي (١٩٩٥م) إلى أن ارتفاع تعليم الزوج يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة في مدينة الرياض، في حين أظهرت كثير من دراسات الخصوبة، ومنها دراسة العتيبي (١٩٩٤م) في المدينة نفسها

إلى عكس ذلك، كما تظهر دراسة الجنдан (١٤١١هـ) وجود علاقة عكسية بين الدخل والخصوصية على مستوى مدينة الرياض، في حين يشير العيسوي (١٤١٢هـ: ٢٢) إلى أن الخصوصية ترتفع مع الدخول المرتفعة ومع تحسن أحوال السكن في مدينة الدمام. ولكن هناك دراسات أخرى لا تؤيد وجود مثل هذه العلاقة، كدراسة العبيدي (١٩٩٥).

ولا يقتصر التناقض على نتائج دراسات الخصوصية في المملكة فقط، بل تعاني دراسات الخصوصية - بشكل عام - من بعض التناقض والغموض. فيستنتاج أبو صبحة (١٩٨٩م) - على سبيل المثال - من خلال دراسته للخصوصية في الأردن أن العلاقة بين الخصوصية والدخل غير واضحة. ويوضح ميولر وشورت (Mueller and Short, 1983) أن هناك تفاوتاً كبيراً في نتائج الدراسات حول العلاقة بين الدخل والخصوصية. كما يُشير نور (١٩٨٦م: ٢١٥) - بناء على نتائج دراسات الخصوصية في السودان - إلى أن معدلات الإنجاب ترتفع كلما زادت عمليات التحضر. ولكن الأغلبية الساحقة من دراسات الخصوصية في مختلف الدول تشير إلى عكس ذلك.

ومن جهة أخرى لا تزال المؤشرات الديموغرافية في المملكة وخاصة معدلات الخصوبة تُحسب بناء على تقديرات عامة، تستند - في بعض الأحيان - على مستويات الخصوبة في الأقاليم أو البلدان المجاورة، مما ينتج عنه اختلاف في مستوياتها من مصدر إلى آخر، وذلك يعود - بطبيعة الحال إلى ندرة البيانات المتعلقة بالخصوصية. وهذا يزيد من الحاجة إلى بيانات الإنجاب، ويستدعي مزيداً من الدراسات والبحوث في هذا المجال لفهم السلوك الإنجابي في المملكة العربية السعودية، وإيجاد المؤشرات الدقيقة لمستوى الخصوبة الحالي واتجاهاتها المستقبلية.

وبناء على ما سبق تبرز العديد من التساؤلات التي هي في حاجة

إلى إجابات شافية وتقديرات دقيقة، منها على سبيل المثال: ما هو مستوى الخصوبة في المملكة؟ وبعبارة أخرى، كم تتعجب المرأة السعودية في المتوسط في الوقت الحاضر؟ وما مدى التباين المكاني في معدلات الخصوبة؟ وأهم من ذلك، هل الخصوبة لا تزال عند مستوياتها التقليدية المرتفعة نسبياً؟ أم أنها بدأت في الانخفاض الفعلي خلال السنوات الأخيرة؟ وما العوامل المؤثرة في الخصوبة والمفسرة لتفاوتها بين النساء أو الأسر، وتباينها بين الوحدات المكانية؟ هذه بعض الأمثلة للتساؤلات المهمة التي تحتاج إلى إجابات وإيضاحات وتقديرات. ولعل هذه الدراسة تسهم - مع غيرها من الدراسات - في الإجابة عن بعض منها.

ثانياً- الأهداف :

في ضوء مشكلة البحث والتساؤلات المذكورة آنفًا تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في فهم مستويات الخصوبة في المملكة العربية السعودية، والتغيرات التي طرأت عليها خلال السنوات القليلة الماضية، ثم التعرف على محدداتها الرئيسية من خلال الاستفادة من بيانات عينة سكانية شاملة تغطي جميع مناطق المملكة، بما فيها الريف والحضر والفئات السكانية المختلفة. وبالتحديد ترمي هذه الدراسة إلى:

- ١ - إبراز مستوى الخصوبة في المملكة العربية السعودية، والتغيرات التي طرأت على معدلات الإنجاب، ومن ثم التعرف على الاتجاهات المستقبلية لها.
- ٢ - محاولة تحديد أهم العوامل المفسرة للسلوك الإيجابي للنساء السعوديات؛ أي: محاولة التعرف على بعض المحددات الوسيطة للخصوبة، وكذلك المحددات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية الأخرى المؤثرة في السلوك الإيجابي في المملكة.

ثالثاً- أدبيات الدراسة:

١ - الإطار النظري:

توصل الباحثون بناء على دراسة التغير الديموغرافي في أوروبا إلى ما يسمى بـ "نظيرية التحول الديموغرافي" التي ظهرت فكرتها في البداية في كتابات تامبسون (Thompson, 1929)، وتطورها من بعده نوتستين (Notestein, 1945) الذي استطاع أن يبرزها بوضوح ويحدد مراحل التغير الديموغرافي المعروفة. ومنذ ذلك الحين أطلق عليها "نظيرية التحول الديموغرافي" (Demographic Transition Theory)، وكتب عنها الكثير أمثال: (Caldwell, 1976; Kirk, 1971, 1996; Teitelbaum, 1975; Jones et al., 1997) التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي اللذين صاحبوا الثورتين الزراعية والصناعية أديا إلى انخفاض معدلات الوفيات ثم المواليد، وبالتالي انخفاض معدل النمو. بعبارة أخرى، يؤدي التطور الاقتصادي والتغير الاجتماعي، وما ينتج عنهما من تحسن في مستوى المعيشة وارتفاع في دخل الفرد، إلى انخفاض الوفيات أولاً ثم الخصوبة لاحقاً، وبالتالي يقل معدل النمو السكاني؛ فالخصوبة تتأثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يتبعها من تغيرات في العادات والتقاليد والقيم المجتمعية، وذلك من خلال العوامل الوسيطة التي تؤثر مباشرة في الخصوبة.

ولا شك أن نظيرية التحول الديموغرافي تبقى إطاراً مفيدةً لتقدير الاتجاهات الديموغرافية والإسقاطات السكانية، إلى جانب دورها في توضيح التغيرات التي تعيشها كثير من دول العالم على الرغم من التفاوت في تجاربها الديموغرافية والتحولات التي تمر بها. ويمكن النظر إلى كثير من الجهود النظرية في مجال الخصوبة على أنها تفسيرات جزئية ومكملة، تدخل ضمن إطار نظرية التحول الديموغرافي العامة والشاملة، بحيث لا تتعارض معها، بل تُفسر

آلية التغيرات في العمليات الديموغرافية، وتوضح الحوافز والدوافع، ومن ثم تحدد العتبات التي عندها يبدأ التغير أو التحول الديموغرافي.

ومن جهة أخرى لعل من أهم المحاولات الأولى لفهم الخصوبة هي تلك الدراسات المتعلقة بالكشف عن كيفية تأثير الخصوبة بالعوامل المختلفة؛ فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والدينية تؤثر في الخصوبة من خلال بعض العوامل البيولوجية والسلوكية التي يطلق عليها ديفيز وبليك (Davis and Blake, 1956) "العوامل الوسيطة"، كما سماها بونفارتز (Bongaarts, 1978) "العوامل التقريبية". وعلى خلاف التغيرات الأخرى غير الوسيطة، فإن التغيرات الوسيطة تؤثر تأثيراً مباشراً في الخصوبة، لدرجة أن تغير عامل وسيط لا بد أن يتبعه تغير في الخصوبة، ولكن ليس من الضروري أن تغير الخصوبة لتغير أحد محددات الخصوبة غير المباشرة (العلاني، ١٩٩٤م؛ ١٩٩٢م؛ Bongaarts and Potter, 1983; Warren, 1992:5).

وقد حدد ديفيز وبليك (Davis and Blake, 1956) أحد عشر

عواملًا وسيطاً تؤثر تأثيراً مباشراً على الخصوبة، منها: سن الزواج، والامتناع الاختياري أو الإجباري عن الجماع، والعمق الاختياري وال الطبيعي، ووفيات الأجنحة الاختياري وغير الاختياري، وغيرها. وقام بونفارتز (Bongaarts, 1978) فيما بعد بتلخيص هذه العوامل وإعادة تصنيفها، مشيراً إلى أن التباين بين السكان يتتأثر بأربعة عوامل مباشرة هي: نسبة انتشار الزواج، ومستوى الرضاعة الطبيعية، ومستوى تنظيم النسل وجدواه، والإجهاض. وقد ساعد النموذج الكمي الذي طوره بونفارتز في المقارنة بين العديد من البلدان لتحديد مستويات كل واحد من هذه المحددات، ودرجة أهميته في كل بلد، كما أسمى في فهم كيفية تأثير

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الخصوبة من خلال تأثيرها في نمط الزواج، ومستوى الرضاعة، ونسبة الإجهاض، ونسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة في مختلف البلدان (زريق، ١٩٨٧م). وقد أصبح نموذج بنفارتز عملياً ومفيداً في دراسات الخصوبة في معظم الدول بما فيها الدول العربية، إذ استخدمه العلواني (١٩٩٤م) في سوريا على سبيل المثال.

وفي ضوء هذه العوامل ظهرت العديد من النظريات المفسرة للسلوك الإنجابي، منها: نظريات العرض من الأطفال والطلب عليهم، وتشمل الكلفة الاقتصادية، أو قيمة الأطفال، وكذلك فكرة "تدفق الثروة" التي ترمي إلى تفسير آليات التغير الديموغرافي.

فقد قام ليبنستين (Leibenstein, 1974) بتفسير الخصوبة على أنها نتاج عملية اتخاذ قرارات معقدة تعتمد على تعظيم منفعة الأسرة إذ تسعى الأسرة إلى الموازنة بين منفعة الأطفال وتتكاليف إنجابهم ورعايتهم. ومن هذا المنطلق حاول إيسترلين (Easterlin, 1975) الجمع بين العرض والطلب في نموذج واحد، مشيراً إلى أن الخصوبة تتأثر بعناصر العرض من الأطفال والطلب عليهم، بالإضافة إلى تكاليف تنظيم الخصوبة. وتكمّن الفكرة - كما أشرنا - في أن السلوك الإنجابي يعتمد على تقويم التكاليف من جهة، والمنافع أو العوائد من جهة أخرى، ومن ثم المقارنة بين المنفعة من الأطفال وتتكاليفهم. ومن المنافع التي يجنيها الأبوان نتيجة إنجاب طفل إضافي ما يأتي: السرور والبهجة التي يضفيها الطفل على الأبوين، والإسهام في دخل الأسرة، بالإضافة إلى رعاية الأبوين عند الكبر. ومن جهة أخرى، تتمثل التكاليف - على سبيل المثال - في التكاليف المعيشية بما فيها السكن والملبس والمأكل والتعليم والترفيه، بالإضافة إلى إضاعة الفرص على الأبوين، وخاصة الأم نتيجة إنجاب الأطفال، والمعاناة النفسية بسبب مرض الطفل أو إصابته بعارض وغير ذلك.

ولا شك أن المنفعة والتكلفة تختلف من شخص لآخر حسب سماته ومكان إقامته؛ فقد تختلف بين الريف والمدن، وبين أفراد المجموعات المهنية المختلفة مثل العامل والمزارع والتاجر والمهندس وغيرهم، إذ تؤيد ذلك بعض نتائج دراسة مخلوف (١٩٨٧م) عن تكلفة الأطفال في مصر، مشيراً إلى أنه بإمكان صانعي السياسات أن يؤثروا في حجم الأسرة من خلال رفع تكلفة تربية الأطفال مثل رفع تكلفة الفرص البديلة الضائعة على المرأة. وقد طور بيكر (Becker, 1960) فكرة المنفعة جاعلاً الأطفال نوعاً من السلع الدائمة (durable)، ومستتجأ من ثم وجود علاقة طردية بين الدخل والإنجاب، على العكس من وجهة النظر السابقة التي تفترض أن منفعة الأطفال تتقلص مع زيادة عدد الأطفال وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية. وعلى أية حال تعرضت هذه الفكرة لكثير من النقد (Van De Kaa, 1996) على الرغم من أن كثيراً من الدراسات في مجال الخصوبة تعتمد على أحد عناصر الطلب أو العرض أو كليهما.

كما أسهم كالدويل (Caldwell, 1982; 1976) في تفسير السلوك الإنجابي من خلال طرح نظريته عن "تدفق الثروة من الأباء إلى الآباء" وذلك على هيئة سلع وخدمات، وتشمل المساعدات المادية والمعنوية، وكذلك الرعاية عند الكبر. وبناء على هذا المفهوم فإن انخفاض الخصوبة لا يأتي إلا عندما تتقلص الأسرة الممتدة، وتتراجع سلطة كبار السن، ومن ثم يتحول اتجاه الثروة من الآباء إلى الأباء (انظر: زريق، ١٩٨٧م؛ ونور، ١٩٩٤م). ويمكن في الحقيقة النظر إلى نظرية "تدفق الثروة" على أنها حالة خاصة من نظرية التكلفة والعائد، إذ من المتوقع أن تخفض الخصوبة عندما يكون العائد إلى الآباء محدوداً أو أن تكون التكاليف أكثر من العوائد. ومن جهة أخرى يرى آخرون مثل كين (Cain, 1984) أن مكانة المرأة المتدينة وما يتبعها من اعتماد كبير على الرجل، يجعلها ترى في الإنجاب سبيلاً لتجنب

الخطر من الترمل أو الطلاق أو الحاجة للرعاية عند الكبر، مما يؤدي إلى رغبتها في زيادة الإنجاب (زريق، ١٩٨٧؛ والهراش وبنسعيد، ١٩٩٦م). وبناء على هذه الفكرة، فإن الأسرة الممتدة قد توفر هذه الحماية والرعاية، ومن ثم تسهم في خفض الخصوبة على عكس ما يرى كالدويل (Caldwell, 1982) (في بنغلاديش (Cain, 1977; 1982; cited in Stecklov, 1999) وبعض البلدان الآسيوية تشير إلى أن الأبناء ينتجون أكثر مما يستهلكون. وهناك دراسات أخرى تؤيد وتعارض فكرة "تدفق الثروة"، ولكن لا يتسع المجال للخوض فيها (Stecklov, 1999).

وجدير بالذكر أن نور (١٩٩٤م) يعتقد بأن نظرية "تدفق الثروة" هي أنساب الأطر النظرية لتفسير الخصوبة في الدول العربية، ويرى من خلال اقتراح إطار نظري لدراسة الخصوبة في هذه الدول، أن العادات والتقاليد، وخاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة وتفضيل الأسرة الممتدة، تؤثر تأثيراً مباشراً في الخصوبة؛ أي ليس عن طريق المتغيرات الوسيطة (انظر: نور، ١٩٩٤م: ٢٧٧). وهذا في الحقيقة يتناقض مع الدراسات النظرية المعروفة، إذ لا بد أن يكون التأثير من خلال واحد أو أكثر من العوامل الوسيطة أو التقريبية.

وأخيراً يعتقد لندرت (Lindert, 1983) أن عدم ارتفاع تكلفة الأطفال إلا في مرحلة مقدمة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يفسر تأخر التحول الديموغرافي في البلدان النامية، في حين ترى زريق (١٩٨٧م) أن عوامل المحيط - مثل المؤسسات الدينية - هي الأسباب الأساسية لعدم تجاوب الخصوبة في الدول العربية مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - الدراسات السابقة حول العوامل المؤثرة في الخصوبة:

تناول الباحثون موضوع الخصوبة، إما على مستوى الأفراد بحيث تكون المرأة - في أغلب الأحيان - هي وحدة الدراسة، أو على مستوى الوحدات المكانية. ونظرًا لتركيز هذه الدراسة على السلوك الإنجابي، فإن مناقشة نتائج الدراسات السابقة - فيما يتعلق بمحددات الخصوبة - ستعتمد على الدراسات السلوكية بشكل رئيس. وكما ظهر من خلال استعراض الأطر النظرية، فإن الخصوبة ظاهرة معقدة جدًا، تتدخل في تفسيراتها عوامل عديدة ومتداخلة ومتباينة ومتعددة ليس من السهولة قياس كل منها أو التعرف على تأثيرها في السلوك الإنجابي، ولكن سنتناول أهمها وأكثرها صلة بأهداف الدراسة.

- السن عند الزواج وطول فترة الحياة الزوجية: يؤثر كل من سن الزواج، وطول فترة الحياة الزوجية في الخصوبة. فكلما ارتفع سن الزواج، تقلصت فترة الإنجاب أو التعرض للحمل (أبو عيانة، ١٩٨٦م؛ الجديدي، ١٩٩٠م؛ العلواني، ١٩٩٤م). وبعد سن الزواج من العوامل الوسيطة المهمة التي من خلالها يتم تأثير مستوى تعليم المرأة في الخصوبة (Davis and Blake, 1956; Bongaarts, 1978)، وتشير العديد من دراسات الخصوبة التطبيقية إلى وجود علاقة قوية بين هذا التغير ومستويات الخصوبة. فقد توصل أندرسون وأخرون (Anderson et al., 1985) إلى أن انخفاض الخصوبة الذي حدث مؤخرًا في الأردن يعود إلى ارتفاع سن الزواج وليس إلى الزيادة في استخدام وسائل تنظيم الأسرة. كما يعزى كورباج (Courbage, 1994) انخفاض الخصوبة في المغرب إلى ارتفاع السن عند الزواج، إلى جانب عوامل أخرى كمشاركة المرأة في قوة العمل وغيرها. وعلاوة على ذلك تؤثر المدة التي تقضيها المرأة داخل الحياة الزوجية في الخصوبة لكونها مؤشرًا للتعرض المرأة للحمل (العقبي، ١٩٨٧م؛ Van De Kaa, 1996؛ الجندا، ١٤١١هـ).

- التعليم: تُجمع دراسات الخصوبة تقريباً على ارتباط التعليم بالخصوصية، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. فقد لوحظ أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة انخفض متوسط عدد أطفالها (نور، ١٩٨٦م؛ الصباح والسلقاني، ١٩٨٦م؛ أحمد، ١٩٨٨م؛ العيسوي، ١٩٩٤م؛ العبيدي، ١٩٩٥م؛ سليمان، ١٩٩٨م) (Shapiro, 1996; Kirk and Pillet, 1998). كما تشير بعض الدراسات إلى أن الاكتفاء ببعض التعليم الابتدائي قد يسهم في رفع مستوى الخصوبة قليلاً؛ لأنّه يؤدي إلى انخفاض الرضاعة الطبيعية من الثدي، ومن ثم زيادة احتمالية الحمل. أما التعليم الابتدائي فيسهم في خفض الخصوبة قليلاً (أمروهر وماير، ١٩٨٧م، Weeks, 1986) وبوجه عام كلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت الخصوبة بشكل أكبر. كما يؤثر تعليم الزوج عكسياً في السلوك الإنجابي (نور، ١٩٨٦م؛ العتيبي، ١٩٩٤م). وتشير بعض الدراسات إلى أن تعليم المرأة يحقق أثراً في الخصوبة أكثر مما يتحققه تعليم الزوج (أحمد، ١٩٨٨م؛ الجنдан، ١٤١١هـ؛ الضرير، ١٩٩٦م). ولكن هناك دراسات لم تؤيد نتائجها تشير إلى وجود تأثير لتعليم الزوج (أحمد، ١٩٨٧م). ويشير الضرير (١٩٩٦م: ١٤٠) - بناء على دراسته لعلاقة التعليم بالإنجاب في سوريا - إلى أن الدور الضعيف للأب المتعلم في التقليل من الأولاد قياساً بدور الأم يعود إلى الشعور لدى الرجل بأهمية النسب والعشيرة. ومن اللافت للنظر أن دراسة العبيدي (١٩٩٥م) للخصوصية في مدينة الرياض أظهرت أن مستوى تعليم رب الأسرة يؤثر طردياً في عدد الأطفال؛ أي أن الزيادة في مستوى تعليم رب الأسرة يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال، وذلك على عكس ما هو متوقع. ويفسر العبيدي هذه النتيجة بأن هناك نسبة كبيرة ممن يحملون المؤهلات الجامعية في تخصصات دينية، الأمر الذي جعل متغير التعليم يؤثر إيجابياً في مستوى الخصوبة. وعلى

الرغم من هذا التفسير إلا أن هذا الأمر قد يعود - في الحقيقة - إلى تمهيد نموذج الانحدار والافتراضات المرتبطة به من الناحية الإحصائية.

- الدخل ومستوى المعيشة: على الرغم من أن نظريات الطلب على الأطفال تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الدخل والخصوصية (Van De Kaa, 1996)، إلا أنه ليس هناك إجماع حول طبيعة تأثير الدخل في الخصوصية؛ فلم يجد نور (١٩٨٦م) تأثيراً واضحاً للعوامل الاقتصادية في الخصوصية، وبالمثل لم يجد كل من العتيبي (١٩٩٤م) والعيدي (١٩٩٥م) تأثيراً لمستوى دخل الأسرة على الخصوصية في مدينة الرياض، وذلك من خلال استخدامهما لتحليل الانحدار. كما وجدت فريال أحمد (١٩٨٨م) أن تأثير الدخل في الخصوصية ضعيف وغير معنوي. ومن جهة أخرى يُشير العيسوي (١٩٩٤م) إلى أن الخصوصية ترتفع مع الدخول المرتفعة في مدينة الدمام. وعلى العكس من ذلك يذكر أبو صبحة (١٩٨٩م) أن دراسته كشفت عن وجود علاقة سالبة بين الخصوصية والدخل بشكل عام، إلا أن مستوى الخصوصية يعود ويرتفع ثانية عند بعض الفئات ذات الدخل المرتفع نسبياً، مما جعل أبو صبحة يخلص إلى القول بأن العلاقة بين الدخل ومستوى الخصوصية غير واضحة. وربما تعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين الدخل والخصوصية نتائج دراسة إنكارنسن (Encarnacion, 1974; cited in Mueller and Short, 1983) التي تفيد بأن العلاقة بين الخصوصية والدخل عكسية في الحضر، ولكنها طردية في المناطق الريفية.

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن هناك تداخلاً كبيراً بين الدخل والخصائص الأخرى، مما يجعل العلاقة بين الدخل والخصوصية غير واضحة في نتائج بعض الدراسات. وهنا لا بد أن يبرز التساؤل حول فاعلية متغير "الدخل" في تمثيل مستوى معيشة الأسرة، ثم حول إمكان إيجاد مؤشر مناسب لقياس مستوى المعيشة.

- **مشاركة المرأة في قوة العمل (عمل المرأة):** تشير كثير من الدراسات النظرية والأمبيريقية التي أجريت في الدول المتقدمة إلى أنه كلما ازدادت نسبة النساء العاملات انخفضت معدلات الخصوبة مثل (Khan and Raeside, 1997)، وذلك لأن عمل المرأة يعكس التغير في دور المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى أنه يفتح المجال للتعرف على الأفكار الجديدة. ولكن دراسات كل من نور (١٩٨٦م) في الأردن، والعقبي (١٩٧٨م، نقلًا عن الجنдан، ١٤١١هـ) وأحمد (١٩٨٨م) في مصر لم تظهر دلائل على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين عمل المرأة والخصوبة، في حين تشير دراسات كل من الجندان (١٤١١هـ) والعبيدي (١٩٩٤م) في الرياض، والعيسوي (١٩٩٤م) في الدمام إلى وجود تأثير للحالة العملية للمرأة في الخصوبة. وتتجدر الإشارة إلى أن كلاً من نور (١٩٨٦م) وأحمد (١٩٨٨م) استخدما في دراستيهما "عمل المرأة قبل الزواج" بدلاً من "الحالة العملية للمرأة في وقت الدراسة". ومن جهة أخرى يشير الخولي والعميم (Khuli and Omaim, 1993) إلى أنه على الرغم من أن مستوى الخصوبة لدى النساء الكويتيات العاملات أقل من غير العاملات، إلا أن الفروق بينهن ليست ذات دلالة إحصائية.

- **نمط الحياة (أو مكان الإقامة في الريف أو الحضر):** لا شك أن نمط الحياة أو المعيشة في الريف أو الحضر وما ينطوي عليه من قيم وتقالييد يؤثر في حجم الأسرة، ومن ثم ينعكس على السلوك الإنجابي للمرأة؛ ففي الريف تكون قيمة الأطفال - اجتماعياً واقتصادياً - مرتفعة، وتكاليف تنشئتهم منخفضة نسبياً، مما يؤدي إلى إنجاب عدد أكبر من الأطفال؛ فعندما تكون الأسرة هي وحدة الإنتاج في الريف - وبخاصة في القطاع الزراعي - يكون لحجم الأسرة أهمية كبيرة على العكس مما هو عليه الحال في المناطق الحضرية، علاوة على ما للأسرة الكبيرة من مكانة اجتماعية في المناطق الريفية.

ويشير عبد الكريم (١٩٨٢م: ٣٢٣) إلى أن هانكينز (Hankins) يعتقد بأن المدن بشكل عام تسهم في خفض الخصوبة من خلال الإجهاد العصبي المتزايد الذي يعاني منه سكان المدن. وفي الحقيقة تؤيد أغلب الدراسات وجود علاقة بين الخصوبة ونمط الحياة، فهي ترتفع في الريف وتتلاشى في الحضر، مثل دراسة فريال أحمد (١٩٨٨م) في مصر، ولكن يشير نور (١٩٩٤م) إلى أن دراسات الخصوبة في السودان تظهر عكس ذلك، وتؤيد هذه النتيجة دراسة السعدي (١٩٨٩م) في العراق، كما ذكر آنفًا. بالإضافة إلى ذلك لم يجد نور (١٩٨٦م) تأثيرًا ذاتيًّا ذا دلالة إحصائية لنمط الإقامة في الحضر في الخصوبة في الأردن. ويرجع سهادنة وبكر (١٩٩٧م) ذلك إلى عدمأخذ مكان النشأة في الحسبان عند دراسة تأثير الإقامة في المدن.

- القيم والعادات والتقاليد: تؤثر بعض العادات والتقاليد في الخصوبة سلبًا أو إيجابًا تبعًا لنمط العادات والقيم السائدة بشأن حجم الأسرة، ومكانة المرأة، وتفضيل الذكور على الإناث، فتسود بعض العادات والقيم التي تشجع الزواج المبكر، وزيادة الإنجاب في بعض المناطق، في حين ربما لا يكون حجم الأسرة الكبيرة مفضلًا بالدرجة نفسها في مناطق أخرى. ولا شك أن هذا الأمر يرتبط كذلك بنمط الحياة والاعتقاد الديني. وتأتي رغبة الآباء في أن يحمل الآباء اسم العائلة من دوافع الإنجاب في بعض الدول. كما يذكر كل من العقبي (١٩٨٠م، عن الجنдан، ١٤١١هـ) وزريق (١٩٨٧م) والهراس وبنسعيد (١٩٩٤م) ونور (١٩٩٤م) وسليمان (١٩٩٨م) أن العادات والتقاليد المرتبطة بسيطرة الرجل على شؤون الأسرة، وكذلك مكانة المرأة مقارنة بالرجل، تؤثر في الخصوبة بشكل أو باخر. ومن الأمور المرتبطة بالعادات والتقاليد كذلك تفضيل الذكور على الإناث في كثير من البلدان النامية على وجه الخصوص مثل الأردن والسودان (معوض، ١٩٨٢م؛ المجالي، ١٩٩٤م)، ومثل سوريا (أمر وهر وماير،

(Vlassoff, 1990; Clark, 2000)، والهند (١٩٩٨م؛ سليمان، ١٩٨٦م) فالمراة تفضل أن تستمر في الإنجاب حتى تلد طفلاً ذكراً أو عدداً من الذكور بصرف النظر عن عدد بناتها. وتوكّد إسعاف حمد وأوغلي (١٩٩٦م) - كذلك - على أن تفضيل الذكور - بالإضافة إلى تدخل أهل الزوج والزوجة في هذا الشأن - يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال، وذلك بناء على دراستهما للسلوك الإنجابي في سوريا. ويدرك السباعي (١٤٠٣هـ، في: نور، ١٩٩٤م) أن تفضيل الذكور في المملكة قد يمتد إلى التفضيل في الرضاعة وتغذية الطفل، إذ قد تصل فترة رضاعة الذكور إلى ثلاثة سنوات في المناطق الريفية.

- **نمط الأسرة** (ممتدة أو نووية): تشير بعض الدراسات إلى ارتباط الخصوبة المرتفعة بالبنية الأسرية الممتدة، إذ قد تسهم الأسرة الممتدة في خفض تكلفة الأطفال، مما يجعلها حافزاً للإنجاب. فالمراة تجد من يساعدها في رعاية الأطفال وتحمل مسؤولية تربيتهم (الهراس وبنسعيد، ١٩٩٦م؛ Cain, 1984) فقد وجدت فريال أحمد (١٩٨٨م) تأثيراً للإقامة مع والدي الزوج، في حين لم تظهر نتائج دراستها تأثيراً للإقامة مع والدي الزوجة في الخصوبة في مصر. ويُشير العبيدي (١٩٩٥م) - كذلك - إلى أن الخصوبة ترتفع بين الأسر الممتدة مقارنة بغيرها في مدينة الرياض. ولكن ينبغي ألا ننسى أن العبيدي اتخذ "متوسط عدد الأطفال في الأسرة" على أنه مؤشر للخصوبة، ومتغير تابع في تحليل الانحدار. ومن جهة أخرى لم يجد أوهادايك (Ohadike, 1994) في غانا ما يؤيد ذلك، إذ وجد أن الأسرة الممتدة ليست أقل إنجاباً. وعلاوة على ذلك يُشير إلى أن الدراسات الأخيرة لم تجد علاقة قوية بين الخصوبة المرتفعة والأسرة الممتدة، مما لا يؤيد فكرة لوريمر (Lorimer, 1954; cited in Ohadike, 1994) حول هذه العلاقة.

- وفيات الأطفال الرضع: يتحدد العرض من الأطفال بمستوى الخصوبة ومستوىبقاء الأطفال على قيد الحياة (زريق، ١٩٨٧). ويُعتقد أن ارتفاع وفيات الأطفال يجعل الآباء يكثرون من الأبناء، وذلك لتعويض الفاقد بسبب الوفاة، فكثير من الناس يطمعون في رعاية أولادهم لهم عندما يتقدم بهم السن، ويحتاجون إلى من يخدمهم ويرعاهم. كما أن وفاة الطفل قبل الفطام تتبع المجال للعمل في وقت مبكر. وتشير فريال أحمد (١٩٨٨م) إلى أن رد فعل الخصوبة لوفيات الأطفال يأتي، إما استجابة لوفاة الطفل، أو تحسباً لوفاة المتوقعة له. ويفيد ذلك وجود علاقة طردية بين معدل وفيات الرضع من جهة، ومعدل الخصوبة من جهة أخرى في كثير من البلدان مثل: الأردن (نور، ١٩٨٦م)، وبينغلاديش (Khan and Raeside, 1997) ويخالص جين وجوليكي (Jane and Guilkey, 1998) في دراستهما عن الحوافز التي تحد من الخصوبة في كل من تونس وكولومبيا وزيمبابوي إلى أن بقاء الأطفال على قيد الحياة هو واحد من أهم عاملين يؤثران في سرعة تحديد الخصوبة من بين العديد من المتغيرات التي اشتغلت عليها تلك الدراسة. ولكن نظراً للتناقض في بعض النتائج، يؤكّد فان دي كا (Van De Kaa, 1996) أن الأمر لا يخلو من التعقيد، لوجود علاقات مشابكة مع متغيرات عديدة، تشكل صعوبة في القبول النهائي بأن انخفاض الوفيات لا بد أن يكون شرطاً مسبقاً لانخفاض الخصوبة.

- استخدام وسائل تنظيم الأسرة: يُعد انتشار وسائل تنظيم الأسرة، واستجابة هذه الوسائل أحد العوامل الوسيطة المؤثرة في الخصوبة بشكل مباشر (Bongaarts, 1978) ولكن تختلف درجة قبوله أو الاعتماد عليه من مجتمع إلى آخر، بل تتفاوت الأسر في استعماله. وتشير كثير من الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين استعمال وسائل تنظيم الأسرة والخصوصية مثل كنودل وبراكموه

(Knodel and Prachuabmoh, 1971)، والجندان (١٤١١هـ)، والهراس (Mauldin and Segel, 1988)، وبنسعيد (١٩٩٦م)، ومولدن و سيجل (Khan and Raeside, 1997). ويعتقد الهراس وبنسعيد (١٩٩٦م) أن تأثير وسائل منع الحمل في خفض الخصوبة في المغرب يماثل تقريباً تأثير ارتفاع سن الزواج، بل يرى الباحثان أن أي انخفاض في الخصوبة في المستقبل مرهون إلى حد بعيد بالزيادة في استعمال وسائل منع أو تأجيل الحمل. وتؤيد نتائج دراسة كيرك وبيليت (Kirk and Pillet, 1998) التفاوت في مستويات الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ وجدا أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة هو أهم العوامل المفسرة للتباين بين البلدان التي شهدت تحولاً ملحوظاً في مستويات الخصوبة، وتلك التي تأخر فيها ذلك التحول. وعلاوة على ذلك يُعزى انخفاض معدلات الخصوبة الملحوظ في بنغلاديش خلال السنوات القليلة الماضية إلى تأثير برامج تنظيم الأسرة، أكثر من تأثير التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواضعة (Das Gupta ad Narayana, 1999) التي تعد من أدنى المستويات في العالم (Caldwell et al., 1999). ومن جهة أخرى وجد سلمان وأخرون (Salman et al., 1995) أن العلاقة بين استخدام موانع الحمل والخصوبة طردية، وذلك لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة لإيقاف الإنجاب أكثر من استعماله للمباعدة بين الولادات.

أهم نتائج دراسات الخصوبة في المملكة العربية السعودية:
 لارتباط دراسات الخصوبة في المملكة بدراستنا، سيتم استعراض هذه الدراسات بإيجاز شديد. في البداية لعل من أولى دراسات الخصوبة في المملكة هي دراسة بدرية الجندان (١٤١١هـ) للخصوصية في مدينة الرياض، التي اشتملت فيها طريقة تحليل الانحدار على العديد من المتغيرات، وهي: حجم الأسرة، مدة الحياة الزوجية، العمر الحالي للزوجة، العمر عند الزواج، نوع الرضاعة، المستوى التعليمي

للمرأة، دخل الأسرة، والممارسة لوسائل تنظيم النسل، ومدة الرضاعة، وعدد وفيات الأطفال، والحياة العملية للمرأة. وباستخدام الانحدارات المتدرجة، أظهرت نتائجها أن المتغيرات الآتية: حجم الأسرة، ومدة الحياة الزوجية، ونوع الرضاعة (الطبيعية)، وعمل المرأة، تؤثر إيجابياً في الخصوبة، في حين يؤثر كل من العمر الحالي للزوجة، والعمر الحالي للزوج عكسياً في الخصوبة على مستوى مدينة الرياض. وتتجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة أظهرت أن هناك تفاوتاً في نوع المتغيرات المفسرة للخصوبة بين أحياء تلك المدينة.

وفي مدينة الرياض كذلك، قام العتيبي (١٩٩٤م) بدراسة الخصوبة، وذلك باستخدام المتغيرات الآتية: المستوى التعليمي لرب الأسرة، والمستوى التعليمي لأكبر الأبناء الذكور، والمستوى التعليمي لأكبر البنات، ومستوى دخل رب الأسرة، والمستوى الوظيفي لرب الأسرة، ومهنة والد رب الأسرة، والمهنة السابقة لرب الأسرة، وعمر رب الأسرة، وعدد زوجات رب الأسرة، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، ومكان ميلاد رب الأسرة، وعمر أكبر أبناء رب الأسرة. وقد توصل من خلال طريقة تحليل الانحدار إلى أن هناك أربعة متغيرات مستقلة تسهم في تفسير الخصوبة، هناك أربعة متغيرات مستقلة تسهم في تفسير الخصوبة، وتأثيراً إيجابياً فيها، وهي: عدد تفسير الخصوبة، وتأثيراً إيجابياً فيها الزوجات، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، وعمر أكبر الأبناء في الأسرة، ومكان ميلاد رب الأسرة (في الريف أو الحضر).

وبالمثل قام العبيدي (١٩٩٥م) بدراسة متوسط عدد الأطفال على مستوى الأسرة في مدينة الرياض، وذلك باستخدام بعض المتغيرات المستقلة، وهي: متوسط العمر عند الزواج، والمستوى التعليمي لربة المنزل، ونمط الأسرة (ممتدة أو نووية)، ونوع حيازة المسكن (ملك أو

مستأجر)، وموطن النشأة، ونوع الحي، ونسبة العاملات، ونوع المسكن، والدخل الشهري. وتوصل إلى أن جميع المتغيرات مؤثرة في الخصوبة، باستثناء دخل الأسرة، ونوع المسكن، والأحياء الجديدة، مع ملاحظة أن تعليم الزوج يؤثر إيجابياً في متوسط عدد الأطفال كما ذكر آنفًا.

ويشير العيسوي (١٩٩٤م) من خلال دراسته للخصوبة في مدينة الدمام أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأسرة وكل من السن عند الزواج، والمستوى التعليمي، وخروج المرأة للعمل خارج المنزل. كما ترتفع الخصوبة مع الدخول المترقبة وتحسن أحوال السكن. وبالإضافة إلى ذلك يفسر العيسوي (١٩٩٤م: ٢٢) ارتفاع الخصوبة في الدمام بتغلغل الأفكار البدوية والريفية والتقاليد التي تؤيد حجم الأسرة الكبير.

كما حاول المزروع وآخرون (Al-Mazrou et al., 1993) التعرف على محددات الخصوبة الحالية - أي المواليد - خلال السنة السابقة لجمع البيانات، وذلك باستخدام العديد من المتغيرات المستقلة، وتوصلا إلى أن الإقامة في الحضر، وتعليم المرأة، والإقليم الجغرافي، ومهنة الزوج تسهم في تفسير الخصوبة في المملكة؛ فقد أظهرت النتائج - على سبيل المثال - أن الإنجاب في المنطقة الجنوبية والغربية أقل مما هو عليه في المنطقة الوسطى.

وأخيراً، بناء على الاستعراض الشامل لدراسات الخصوبة، يتضح التفاوت في نتائجها، مما يدل على أن ظاهرة الخصوبة معقدة جداً، يصعب حصر المتغيرات المرتبطة بها، أو قياس كثير من المفهومات المؤثرة فيها، إلى جانب ندرة البيانات وصعوبة جمعها، وذلك لحساسيتها وارتباطها بخصوصيات الأسرة.

فروض الدراسة:

بناء على استعراض الدراسات السابقة سواء النظرية أو التطبيقية الإمبريالية، وفي ضوء ما يتوافر من بيانات عن الخصوصية في المملكة، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- ١ - تتأثر الخصوصية بالعمر عند الزواج الأول، إذ إن هذا العمر يحدد طول المدة التي تعيشها المرأة داخل الحياة الزوجية.
- ٢ - يتتأثر السلوك الإنجابي للنساء السعوديات بمستويات تعليمهن.
- ٣ - يتتأثر السلوك الإنجابي للمرأة السعودية بمستوى تعليم زوجها.
- ٤ - تتأثر الخصوصية بوفيات الأطفال؛ إذ يرتفع مستوى الإنجاب عندما تفقد المرأة أحد أبنائها أو بعضهم.
- ٥ - تتأثر الخصوصية بمدى استعمال وسائل تنظيم الأسرة. فتنخفض نسبياً عندما تلجأ المرأة إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- ٦ - تتأثر الخصوصية بمشاركة المرأة في قوة العمل؛ فتؤدي هذه المشاركة أو الانشغال بمواصلة الدراسة إلى انخفاض مستويات إنجابها (أي عدد الأطفال الذين تتجبهم).
- ٧ - تتأثر الخصوصية بنمط الإقامة في الريف أو الحضر؛ فترتفع في الريف، وتتحفظ في الحضر.
- ٨ - تتبادر الخصوصية حسب المنطقة الإدارية أو الجغرافية التي تعيش فيها المرأة (أي حسب المناطق التخطيطية الخمس: الوسطى، والغربية، والشرقية، والجنوبية، والشمالية).
- ٩ - تتأثر الخصوصية بميل لدى بعض الأسر نحو تفضيل المواليد الذكور على الإناث؛ إذ تشير بعض الدراسات العربية إلى تأثير هذا النوع من التفضيل في الخصوصية.
- ١٠ - تتأثر الخصوصية بنمط الأسرة (النوية أو الممتدة)، إذ يُعتقد بأن الأسرة الممتدة تُساهم في خفض تكاليف تنشئة الأطفال والمساعدة في رعايتهم.

١١ - تتأثر الخصوبية بالمستوى المعيشي للأسرة، إذ إن من المتوقع انخفاض مستوى الخصوبية كلما ارتفع المستوى المعيشي.

الإجراءات النهجية

أولاً- بيانات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عينة من بيانات المسح الديموغرافي الذي قامته به مصلحة الإحصاءات العامة على مستوى المملكة في عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩م)، وذلك باستخدام مناطق العد في تعداد السكان لعام ١٤١٢هـ على أنها وحدات أولية للمعاينة. وقد اشتمل المسح على جميع المناطق الإدارية (الشكل رقم ١). وجمعت البيانات عن جميع أفراد الأسرة، بخصائصهم الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك عن المواليد والوفيات خلال السنة السابقة للمسح.

شكل رقم (١)

التقسيم الإداري للمملكة العربية السعودية



ويصل عدد الأسر التي اشتمل عليها المسح الديموغرافي المذكور نحو ٢٣٠٠ أسرة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات عينة عشوائية تمثل ٥٠٪ من إجمالي عدد الأسر في ذلك المسح. وغني عن القول: إن هذا المسح يتميز بشموليته لجميع المناطق الإدارية، كما ذكر آنفًا، وبكونه مُنفذًا من قبل جهة متخصصة في جمع البيانات وتبويتها. فمصلحة الإحصاءات العامة - كما هو معروف - من الجهات الحكومية النشطة والمتخصصة في مجال إجراء البحوث الحيوية الدورية، كما أنها الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ تعدادات السكان في المملكة، مما أكسبها خبرات تراكمية جيدة خلال السنوات الماضية. وهذا - بلا شك - يضفي مزيدًا من الاطمئنان على دقة البيانات، مقارنة بالمسوحات المحدودة في إطارها الجغرافي، أو تلك المعتمدة على جهود فردية في تنفيذها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، فإن التحليل اقتصر على النساء السعوديات المتزوجات اللاتي لا يزلن في سن الإنجاب؛ أي اللائي لا تصل أعمارهن إلى ٥٠ سنة. وبناء عليه، يصل عدد النساء في هذه الدراسة إلى ٥٥٥١ امرأة سعودية، ولكن هذا العدد يتناقص عند إدخال متغير "تعليم الزوج" ليصبح ٥٣٨٨ امرأة، وهذا هو العدد الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة. وفي هذا الخصوص، يسر الباحث أن يقدم الشكر الجزيل والتقدير العميق للمسؤولين بمصلحة الإحصاءات العامة على إتاحة المجال أمام الباحث لاستخدام البيانات التي جمعت من خلال هذا المسح الشامل لمناطق المملكة كافة.

ثانياً - التغيرات وأساليب التحليل الإحصائي:

تستخدم هذه الدراسة بعض المؤشرات السكانية مثل معدل الخصوبة الكلية والعمر الوسيط وغيرها لإبراز مستويات الخصوبة، في حين تعتمد على تحليل التباين الأحادي، ومعامل

ارتباط بيرسون، وطريقة تحليل الانحدار المتعدد في فحص فرضياتها، والإجابة عن تساؤلاتها. وهذه الطرق الإحصائية معروفة لدى معظم الباحثين والدارسين، وموضحة في معظم الكتب الإحصائية مثل أبو عياش (١٩٨٤م)، وشحادة (١٩٩٧م)، والصالح والシリاني (١٤٢٠هـ).

واشتمل التحليل الإحصائي على العديد من المتغيرات المستقلة الموضحة في الجدول رقم (١). وقد اعتمد الباحث في اختيار هذه المتغيرات على الأطر النظرية والدراسات الإمبريقية، في مجال الخصوبية، إلى جانب مدى توفر البيانات عنها في المسح demografique الذي تعتمد على بياناته هذه الدراسة. ومن جهة أخرى يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة بعمر المواليد المولودين أحياً للمرأة في سن الإنجاب؛ أي التي لا تزال في سن الإنجاب حسب ما هو متعارف عليه في الدراسات demografique، والممتد ما بين ١٥ إلى ٤٩ سنة.

وبما أن أغلب هذه المتغيرات استخدم في دراسة أو أخرى من دراسات الخصوبية السابقة، فإنه لا حاجة لعرض تفاصيل عن كيفية قياسها. فالمعلومات المستقاة منها في الجدول رقم (١) تبدو كافية لتوضيح ماهيتها وتعريفها الإجرائية، باستثناء المتغير الممثل لمستوى المعيشة. وما مستوى معيشة الأسرة من أهمية في تفسير أنماط متعددة من السلوك - ليس الإنجابي فحسب، وإنما السلوك الاستهلاكي والتربوي وغيره - فقد حاول الباحث إنشاء مؤشر لقياس مستوى معيشة الأسرة السعودية من خلال العديد من الخصائص الأسرية والسكنية؛ وذلك لأن معظم المسوح demografique والعدادات السكانية في المملكة وبعض الدول النامية لا توفر بيانات الدخل، مما يزيد الحاجة إلى مثل هذا المؤشر. ولكن تجدر الإشارة إلى أن قياس مستوى المعيشة على الرغم من الارتباط القوي بين

الدخل والإنفاق، إلا أن الاستهلاك ومستوى المعيشة لا يعكسان مستوى الدخل بالدقة الكاملة في كل الأحوال.

الجدول رقم (١) متغيرات الدراسة وتعريفها الإجرائية

التعريف الإجرائي	المتغير
بالسنوات	العمر عند الزواج الأول
بالسنوات	مدة الحياة الزوجية
١- أمي أو أمية ٢- يقرأ ويكتب ٣- الابتدائية ٤- المتوسطة ٥- الثانوية ٦- الجامعة ٧- ما فوق الجامعة	تعليم الزوج تعليم الزوجة
١- تعمل ٢- لا تعمل	الحالة العملية للزوجة
١- الريف ٢- الحضر	مكان الإقامة (نمط الحياة)
نسبة الأطفال الذكور = عدد الأطفال الذكور - إجمالي عدد الأطفال للمرأة	نسبة الأطفال الذكور للمرأة "فضيل الذكور"
١- ملك ٢- مستأجر ٣- أخرى	ملكية المسكن
١- منزل شعبي أو دور في منزل شعبي ٢- فيلا أو دور في فيلا ٣- شقة ٤- أخرى	نوع المسكن
=١ تستعمل =٠ لا تستعمل	استعمال وسائل تنظيم الأسرة
عدد الأطفال المتوفين للمرأة	وفيات الأطفال

تابع - الجدول رقم (١)

المتغير	التعريف الإجرائي
نوع الأسرة	= ممتدة (الزوج والزوجة والأبناء وواحد أو أكثر من الأقارب أو غير الأقارب، باستثناء العمالقة المنزلية) = نووية (الزوج والزوجة والأبناء فقط)
حالة الهجرة	= مهاجرة (إذا كان مكان الولادة يختلف عن مكان الإقامة المعتادة) = غير مهاجرة (إذا كان مكان الولادة هو مكان الإقامة المعتادة نفسه)
المستوى المعيشي للأسرة	مؤشر تقريري لقياس مستوى المعيشة قام الباحث بإنشائه على بعض الخصائص الأسرية والسكنية .

ومن هذا المنطلق تمكّن الباحث من الجمع بين العديد من الخصائص السكنية والأسرية المهمة، وترميزها من أجل الحصول على درجات لمستوى المعيشة، وذلك على النحو الآتي :

١ - في البداية تم تحديد المتغيرات ذات العلاقة بالمستوى المعيشي للأسرة التي تتوفّر عنها بيانات في المسح demografique، وهي: نوع المسكن، ونوع مادة البناء، وملكيّة المسكن، ودرجة تزاحم الأسرة، ومدى توفر عاملة منزلية، ووجود عامل منزلي في الأسرة كالسائق وغيره.

٢ - بعد ذلك تم ترميز هذه المتغيرات لتأخذ درجات وفق ما يأتي:

شعبي = صفر

نوع المسكن:

شقة = ١

فيلا أو دور في فيلا = ٢	
مسلح = ١	نوع مادة البناء:
غير ذلك = صفر	
ملك = ١	ملكية المسكن:
غير ذلك = صفر.	
أكثر من ٢ في الغرفة = صفر	درجة تزاحم الأسرة:
ما بين ١ إلى ٢ في الغرفة = ١	
أقل من ١ في الغرفة = ٢	
توجد = ١	توجد خادمة في المنزل:
لا توجد = صفر	
يوجد = ١	يوجد عامل في المنزل (كالسائق):
لا يوجد = صفر	

٣ - بعد ذلك جمعت الدرجات التي حصلت عليها كل أسرة لتمثل "مؤشر مستوى معيشة الأسرة" (Index of Level of Living, ILL) وجدير بالذكر أنه يمكن إدخال متغيرات أخرى ذات علاقة بمستوى المعيشة مثل عدد السيارات لدى الأسرة، وقيمة المسكن الذي تقطنه الأسرة، كما يمكنأخذ متوسط الدرجة حسب عدد المتغيرات التي تدخل في حساب المؤشر.

ولعله من المناسب الإشارة إلى أن استخدام هذا المؤشر لا يقتصر على دراسات الخصوبة فحسب، بل يمكن أن يكون مفيداً وفاعلاً في كثير من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة. في بيانات الدخل ليست متوافرة من خلال المسوحات والتعدادات السكانية في المملكة ومعظم الدول النامية. وفي حالة توافرها فإنها تعاني في أغلب الأحيان من العديد من جوانب القصور وعدم الدقة، فهي - على

سبيل المثال - لا تأتي شاملة لكل مصادر دخل الأسرة، بل تقتصر على الراتب الشهري لرئيس الأسرة في معظم الأحوال. وبناء عليه، فإنه قد يكون من الضروري الاعتماد على مؤشر شامل لبعض السمات المتعلقة بخصائص الأسرة السكنية والمعيشية. وللإطمئنان على مدى قدرة هذا المؤشر على قياس الجوانب المراد قياسها، فقد تم فحص معاملات الارتباط بينه وبين مستويات التعليم للزوج والزوجة ومقر الإقامة في الريف أو الحضر، ووجد أنه يرتبط بهذه المتغيرات وفي الاتجاه الصحيح.

التحليل والنتائج

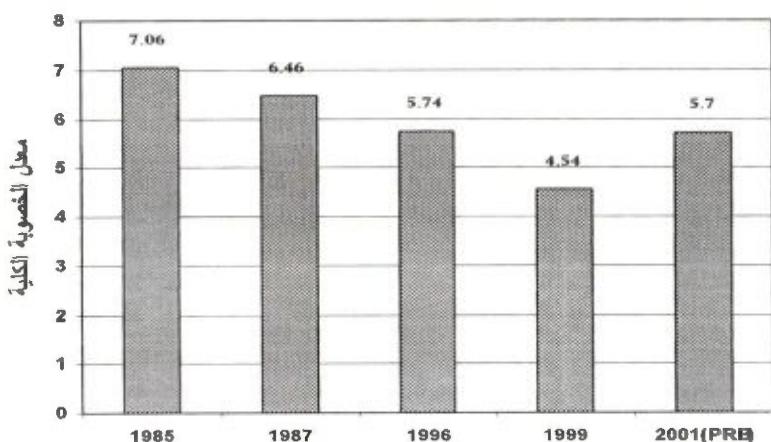
مستوى الخصوبة وأنماطها العمرية:

تشير بيانات المسح الديموغرافي إلى أن متوسط ما تنجبه المرأة السعودية خلال سن الإنجاب لا يكاد يصل إلى ٥ أطفال. فمعدل الخصوبة الكلية في عام ١٩٩٩ يقدر بنحو (٤,٥٢) وعلى الرغم من التفاوت في تقديرات الخصوبة في المملكة من مصدر إلى آخر، إلا أن هذه البيانات تعطي مؤشرًا لاتجاه الخصوبة نحو الانخفاض التدريجي (شكل رقم ٢). فقد انخفضت الخصوبة من مستويات مرتفعة تصل إلى ٧ أطفال إلى معدلات منخفضة نسبيًا لا تتجاوز خمسة أطفال، وذلك خلال ١٥ عاماً. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمعدل الخصوبة الكلية لعام ١٩٩٩ مقارنة بالمستويات التقليدية التي اتسمت بها الخصوبة في المملكة خلال العقود الماضية، إلا أنه لا يزال مرتفعاً مقارنة بكثير من الدول النامية والمتقدمة (الجدول رقم ٢). وبالنظر إلى مستويات الخصوبة واتجاهاتها في الدول العربية (UN, 1997) علاوة على ما شهدته المملكة من تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، فإنه لا بد من الاستنتاج بأن انخفاض

الخصوصية في المملكة أمر متوقع، إذ إن الدول العربية التي تتوافر عنها بيانات عن الخصوصية شهدت جميعها انخفاضاً تدريجياً واضحاً خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (٢)

معدلات الخصوصية الكلية في المملكة : نتائج المسوحات خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩م)



المصدر : اعتمد على بيانات أربع عمليات مسح ديمografية أجريت في المملكة جمعت بياناتهما من المصادر الآتية: الجنان (١٤١١هـ): (1993) Al-Mazrou et. al وزارة الصحة (١٩٩٧م)؛ مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت)، أما بيانات عام ٢٠٠١ فمصدرها (2001) PRB .

وربما يعكس هذا الانخفاض الملحوظ في الخصوصية في المملكة العربية السعودية، تأثير التغير الاجتماعي الذي واكب النمو الاقتصادي خلال العقدين أو الثلاثة الماضية؛ فقد أصبح معدل الخصوصية الكلية - كما أشرنا - أقل من ٥ مواليد للمرأة الواحدة، بعدها كان عند مستويات مرتفعة جداً، إذ كان يصل إلى أكثر من ٧ مواليد للمرأة في عام ١٩٨٥م، وربما أكثر من ذلك في فترات سابقة. وبهذا تصل نسبة الانخفاض إلى حوالي ٥٣ % خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩م).

الجدول رقم (٢)

معدلات الخصوبة الكلية في بعض الدول في عام ١٩٩٩ م

الدولة	معدل الخصوبة الكلية
السعودية	(٤,٥٣) (**) ٥,٠ ٦,٤
مصر	٣,٣
تونس	٢,٨
لبنان	٢,٤
عمان	٧,١ (+) ٤,٦
اليمن	٦,٧
الصين	١,٨
ألمانيا	١,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٠

المصدر: Population Reference Bureau (1999) World Population Data- sheet. Washington, DC: PRB

وريما جاء انخفاض الخصوبة في المملكة أسرع مما هو متوقع؛ فلم يكن متوقعاً أن تخفض الخصوبة إلى هذا المستوى في هذا الوقت. لذلك جاءت تقديرات بعض الهيئات الدولية لمعدل الخصوبة الكلية عند مستويات مرتفعة نسبياً، كما يوضح بعضها الجدول السابق. ومن جهة أخرى، لعل معدلات الخصوبة العمرية الخاصة تظهر

(*) حُسب المعدل بناء على بيانات المسح الديموغرافي في عام ١٩٩٩ م، المنشورة ضمن نتائج ذلك المسح.

(**) اللجنة الاقتصادية لفريبي آسيا (١٩٩٩) كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية. بيروت: الأمم المتحدة.

(+) سلطنة عمان (٢٠٠٠) "السياسات والأنظمة الصحية بسلطنة عمان"، ورقة مقدمة للندوة الختامية لدراسة صحة الأسرة الخليجية، ١٤-٢١/١١/٢٠٠٠ م.

حجم التغير وطبيعته، فعلى الرغم من أن معدلات الإنجاب في جميع الفئات العمرية شهدت انخفاضاً ملحوظاً، إلا أن الانخفاض الكبير حدث في الفئات العمرية الأولى من سن الإنجاب (الجدول رقم ٢، الشكل رقم ٢).

الجدول رقم (٣)

التغير في معدلات الخصوبة العمرية الخاصة خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٩) (م)

تاريخ المسح الديموغرافي				الفئات العمرية
١٩٩٩ م	١٩٩٦ م	١٩٨٧ م	١٩٨٥ م	
٢٦,٢٢	٥٠	٥٥	٨٨,٨	١٩-١٥
١١٥,١٦	٢٠١	٢٢٦	٢٧٠,٥	٢٤-٢٠
١٨٩,٢٥	٢٧٠	٢٢٨	٣٣١,١	٢٩-٢٥
٢٣٤,٢٤	٢٦٤	٢٧٣	٣٠٨,٧	٢٤-٣٠
٢٠٩,١٢	١٩١	٢٥١	٢٢٩,٤	٣٩-٣٥
٩٧,١٥	١٠٣	١١١	١٢٢,٤	٤٤-٤٠
٣٥,٠١	٦٨	٣٧	٦١	٤٩-٤٥
٤,٥٤	٥,٧٤	٦,٤٦	٧,٠٦	معدل الخصوبة الكلية

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على أعمال مسحية متعددة في:
عام ١٩٨٥ م: مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٠٥ هـ) "تقدير وفيات الأطفال
الرضع السعوديين" ، ص ٥٢، في: الجندا (١٤١١ هـ).

وعام ١٩٨٧ م: Al-Mazrou, Y. and S. Farid (1991) Saudi Arabia Child Survey. Ministry of Health.

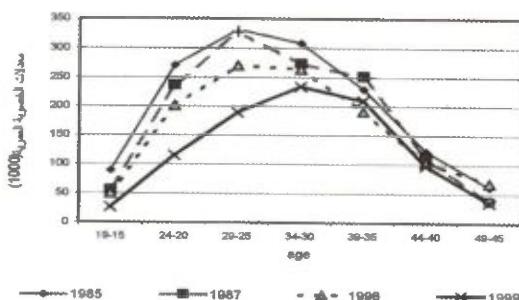
وعام ١٩٩٦ م: وزارة الصحة (١٩٩٧) مسح صحة الأسرة السعودي لعام ١٩٩٦ م.

وعام ١٩٩٩ م: مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (د. ت)
الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية (من واقع نتائج البحث
الديموغرافي ١٩٩٩ م). الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

ففي حين أن ذروة الإنجاب تركزت في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) عام ١٩٨٥، فإن قمة الإنجاب تزحزحت عام ١٩٩٩ إلى الفئة العمرية (٣٠-٣٤ سنة). وهذا يدل على أن الإنجاب تأخر من أعمار مبكرة إلى أعمار كبيرة نسبياً خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢). وبالمقارنة بالأنمط الحالية للخصوصية، فقد تميز الإنجاب عام ١٩٨٥ بقمة عريضة تمتد من سن ٢٥ إلى ٣٩. وبفحص نمط الخصوبة العمرية لعام ١٩٩٩ وبمقارنته بالأنمط العالمية والإقليمية (انظر: UN, 1997)، يمكن القول بأن الخصوبة العمرية في المملكة تأخذ نمطاً مختلفاً عن الدول الأخرى؛ ففي معظم الدول تتركز معدلات الخصوبة المرتفعة في الفئات العمرية المبكرة نسبياً؛ أي في الفئات العمرية المتقدمة من ٢٠ إلى ٣٥ سنة. وحيال ذلك لا بد من التساؤل عن الأسباب، فهل انتشار تعليم المرأة وتمكينها من مواصلة التعليم العالي أدى إلى هذا النمط؟ وعلاوة على ذلك، هل من الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تأخير الزواج أو الإنجاب إلى هذه الدرجة؟ وفي هذا الوقت القصير نسبياً؟

(٣)

التغير في أنماط الخصوبة العمرية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) (م)



المصدر: اعتمد على بيانات أربعة مسوحات ديمografية أجريت في المملكة جمعت بياناتهما من المصادر الآتية: الجندا (١٤١١هـ): Al-Mazrou et. al (1993) وزارة الصحة (١٩٩٧م); مصلحة الإحصاءات العامة (١٩٩٩م).

باختصار يلحظ من خلال الاطلاع على منحنى الخصوبة لعام ١٩٩٩ م ومقارنته ببيانات الأعوام الأخرى ما يأتي:

- ١ - أن هناك تراجعاً كبيراً وملحوظاً للإنجاب.
- ٢ - أن حجم الانخفاض في معدلات الخصوبة في الأعمار الكبيرة كان يسيراً، مما يدل على انخفاض استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وضعف تأثيره في الخصوبة.

وتتجدر الإشارة هنا إلى أن حساب معدلات الخصوبة العمرية الخاصة لعام ١٩٩٩ م في هذه الدراسة اعتمد على البيانات المنشورة عن أعداد النساء والمواليد (انظر: مصلحة الإحصاءات العامة، ١٩٩٩). كما تحسن الإشارة إلى أن انخفاض الخصوبة في بعض الفئات جاء بمعدلات أسرع مما هو متوقع، وهذا يعود - ولو جزئياً - إلى اختلاف مصادر البيانات من حيث حجم عيناتها وطرق جمع بياناتها، أو الأساليب المستخدمة في تقدير قيمها، مما يؤكّد ضرورة السعي لرفع مستوى دقة بيانات الخصوبة بشكل عام، وذلك من خلال المسوحات الشاملة والدورية.

وعلى الرغم من هذا كله يتضح جلياً أن الخصوبة في المملكة تتخد اتجاهًا عاماً نحو الانخفاض وبمعدلات أسرع مما هو متوقع. وهذا - بلا شك - يعود إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته المملكة العربية السعودية في العقود الماضية.

العلاقة بين الخصوبة وبعض المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية:

يتبيّن من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤) أن هناك علاقة بين متوسط عدد الأطفال للمرأة من جهة، وبين العمر عند الزواج من جهة أخرى؛ فكلما ارتفع العمر عند الزواج انخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة سواء على مستوى المملكة أو في الريف أو في الحضر. فعلى سبيل المثال: تتجه المرأة التي تدخل الحياة

الزوجية في سن مبكرة عدداً من الأطفال يصل إلى حوالي ٦ أطفال، في حين تجبر المرأة التي لا تتزوج إلا بعد بلوغها سن الثلاثين عاماً نصف هذا العدد تقريباً. وبناء على تحليل التباين الأحادي فإن هذه العلاقة تُعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ أو أقل. وعلاوة على ذلك يصل معامل الارتباط بين الخصوبة وبين العمر عند الزواج الأول إلى (٠,٣١) (انظر الملحق رقم ١). وهذا يتفق مع معظم دراسات الخصوبة؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الانخفاض في الخصوبة يرتبط بالتغير في العمر عند الزواج في بعض البلدان مثل المغرب وسوريا (انظر: الهراس وبنسعيد، ١٩٩٦م؛ سليمان، ١٩٩٨م).

وعلاوة على ذلك، فمن البدهي أن تؤثر مدة الحياة الزوجية تأثيراً كبيراً جداً في عدد الأبناء؛ فالحياة الزوجية الطويلة تمكّن الزوجين من إنجاب عدد كبير من الأطفال مقارنة بالحياة الزوجية القصيرة. لذلك يتبيّن أن المرأة التي تبقى داخل الحياة الزوجية أكثر من خمسة وعشرين عاماً تجبر في المتوسط أكثر من ٨ أطفال، في حين لا يتجاوز الإنجاب ثلاثة أطفال للمرأة التي تترواح مدة حياتها الزوجية ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات. وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود علاقة قوية جداً ذات دلالة إحصائية بين مدة الزواج ومتوسط عدد الأطفال، ويفيد ذلك معامل ارتباط بيرسون المعنوي الذي يصل إلى ٠,٧٩ (الملحق رقم ١).

الجدول رقم (٤)

متوسط عدد الواليد حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية
والجغرافية ونتائج تحليل التباين الأحادي (اختبار ف)

مستوى الخصوبة (متوسط عدد الأطفال)			المتغير
الريف	الحضر	إجمالي العينة	
^٠ (١,٦٤) ^٠ (١,٩٨)			المنطقة الإدارية (اختبار ف)
٥,١٧	٤,٥٣	٤,٥٩	١- الرياض
٥,٢٧	٤,٤٥	٤,٦٦	٢- مكة المكرمة
٥,٦٢	٤,٨٩	٥,٤٦	٣- جازان
٤,١٣	٤,٦٤	٤,٦٠	٤- الشرقية
٥,٠٢	٤,٥٨	٤,٨٧	٥- عسير
٤,٧٤	٤,٤١	٤,٥٦	٦- القصيم
٥,٦٢	٥,٠٤	٥,٠٨	٧- حائل
٥,٢٤	٤,٧٨	٤,٩٠	٨- المدينة المنورة
٥,١٩	٤,٤٦	٥,١٣	٩- الباحة
٥,٩٥	٥,١٢	٥,٢٤	١٠- الحدود الشمالية
٥,٣٥	٤,٥٥	٤,٧٠	١١- تبوك
٥,٩٠	٤,٥٨	٥,٢٨	١٢- نجران
٥,٨٩	٥,٢٨	٥,٣٦	١٣- الجوف
^{٠٠٠(٤٨,١٩)} ^{٠٠٠(٢١٤,٢١)}			العمر عند الزواج الأول
٦,٠٧	٥,٨٧	٥,٩٤	أقل من ١٨ سنة
٤,٧٥	٤,٠٩	٤,٢٨	٢٤-١٨
٣,٦٥	٣,٠٧	٣,٢١	٢٥- سنة فاكثر
^{٠٠٠(٤٩٦,٢٤)} ^{٠٠٠(١٢٥٠,٣٦)}			مدة الحياة الزوجية
٠,٨٧	٠,٩٥	٠,٩٣	أقل من سنة

تابع - الجدول رقم (٤)

مستوى الخصوبية (متوسط عدد الأطفال)			المتغير
الريف	الحضر	إجمالي العينة	
٢,٢٠	٢,٧٩	٢,٨٩	٩-٥
٤,٨٨	٤,٥١	٤,٦٣	١٤-١٠
٦,٥٩	٦,١٣	٦,٢٧	١٩-١٥
٧,٩٣	٧,٥٠	٧,٦٦	٢٤-٢٠
٨,٥٣	٨,٥٠	٨,٥١	٢٥ سنة فما أكثر
***(٦٥,٨٣)	***(٢٠١,١٢)	***(٢٥٧,٨٢)	تعليم الزوجة
٧,٢٥	٦,٨٣	٦,٥٢	١- أمية
٥,١١	٥,٦٣	٥,٤٨	٢- تقرأ وكتب فقط
٣,٧٩	٤,٥٧	٤,٤١	٣- الابتدائية
٢,٤١	٢,٦٨	٢,٤٧	٤- المتوسطة
٢,٠٤	٢,٧٥	٢,٦٤	٥- الثانوية
٢,١٢	٢,٥٢	٢,٢٧	٦- دبلوم دون الجامعة
٢,١٥	٢,٧٩	٢,٦٨	٧- الجامعة فما فوق
***(٢٩,٨٧)	***(٦٥,٠٨)	***(١٠٠,٠٥)	تعليم الزوج
٧,٥٢	٦,٧٥	٦,٦٢	١- أمي
٥,٦٢	٦,١٥	٥,٩٢	٢- يقرأ وكتب فقط
٥,١٤	٤,٩٦	٥,٠١	٣- الابتدائية
٤,٣٦	٤,١٨	٤,٢٢	٤- المتوسطة
٢,٨١	٢,٨١	٢,٨١	٥- الثانوية
٤,٨٣	٤,٤٤	٤,٥٦	٦- دبلوم دون الجامعة
٢,٦٢	٢,٦٣	٢,٦٣	٧- الجامعة فما فوق
***(٥٧,١١)	***(٢٢,٩٣)	***(٥٧,٧١)	نقط الأسرة (نووية أم ممتدة)

تابع - الجدول رقم (٤)

مستوى الخصوصية (متوسط عدد الأطفال)			المتغير
الريف	الحضر	إجمالي العينة	
٤,٥٤	٤,٣٠	٤,٣٩	١- أسرة ممتدة
٥,٧٩	٤,٨٢	٥,٠٨	٢- أسرة نووية
***(٣٢,٧١)	***(١١٢,٦٨)	***(١٥٧,٩٦)	الحالة العملية
٢,٠٦	٢,٢٢	٢,٢٩	١- تعمل
٥,٢٧	٤,٨٧	٥,٠٣	٢- لا تعمل
٠(٤,١٤)	٠(٦,١٥)	٠(٠,٩٢)	قرابة الزوج بالزوجة
٥,٤٥	٤,٥١	٤,٧٩	١- توجد قرابة
٥,١١	٤,٧٧	٤,٨٧	٢- لا توجد قرابة
(٢,٢٢)	(١,٩٧)	(٠,٨٢)	الهجرة
٤,٧٨	٤,٧٦	٤,٧٧	١- مهاجرة
٥,٢٩	٤,٦١	٤,٨٦	٢- غير مهاجرة
(٠,١٩)	(٠,٠٠٣)	(١,٠٩)	استخدام وسائل تنظيم الأسرة
٥,١٥	٤,٦٥	٤,٧٤	١- تستعمل
٥,٢٧	٤,٦٦	٤,٨٦	٢- لا تستعمل
٠(٥,٤١)	***(٥٢,٨٤)	***(٦٨,٨١)	نوع المسكن
٥,٣٧	٥,٢٣	٥,٣٢	١- منزل شعبي أو دور في منزل شعبي
٥,١٦	٥,٠٠	٥,٠٣	٢- فيلا أو دور في فيلا
٣,٤٨	٣,٧٠	٣,٦٩	٣- شقة
٥,١٩	٥,١٧	٥,١٨	٤- أخرى
--	--	***(٣٩,٨٠)	نقط الإقامة
--	--	٥,٢٥	ريف
--	--	٤,١٦	حضر

تابع - الجدول رقم (٤)

مستوى الخصوصية (متوسط عدد الأطفال)			المتغير
الريف	الحضر	إجمالي العينة	
*(٥,٩٤)	**(٩٦,٦٢)	***(١١٦,٩٦)	ملكية المسكن
٥,٣٣	٥,٢٤	٥,٢٨	ملك
٤,١١	٢,٨١	٢,٨٣	مستأجر
٤,٦٧	٤,٩٠	٤,٨٥	آخر
(٠,٠٠)	(٠,١٩)	(٢,٩٩)	العمالة المنزليّة (خادمة)
٥,٢٥	٤,٦٧	٤,٨٧	لا توجد
٥,٢٧	٤,٦١	٤,٦٦	توجد
***(١٢٢,٤٢)	***(٢٤٩,٢٥)	***(٢٨٧,٦٦)	وفيات الأطفال
٤,٧٩	٤,٣١	٤,٤٥	لم يتوف أحد
٧,٢٩	٧,٥١	٧,٤٣	طفل واحد
٩,٩٤	٨,٧٥	٩,٢٥	طفلين أو أكثر
(٢,٢٢)	**(٢,٦٢)	**(٧,٥٩)	المنطقة أو الإقليم الجغرافي
٤,٩٤	٤,٥١	٤,٥٨	الوسطى
٥,٣٥	٤,٦٢	٥,١٤	الجنوبية
٥,٤٤	٥,٠١	٥,١٠	الشمالية
٤,١٣	٤,٦٤	٤,٦٠	الشرقية
٥,٢٦	٥,٥٢	٤,٧٢	الغربية
(١٧,٩٣)	*(٧٩,٢٥)	***(١٠١,٥١)	مؤشر مستوى معيشة الأسرة
٥,٤٥	٥,٨٩	٥,٦٢	منخفض
٥,٣٠	٤,٥٥	٤,٦٨	متوسط
٣,٧٣	٤,٠٨	٤,٠٤	مرتفع

(*) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٠١

كما يرتبط الإنجاب بمستوى تعليم المرأة، وكذلك بمستوى تعليم زوجها؛ فالمراة التي لم تحظ بنصيب وافر من التعليم تتوجب في المتوسط عدداً أكثر مما تجده المرأة المتعلمة. ويزداد انخفاض إنجاب المرأة المتعلمة مع ارتفاع مستوى تعليمها؛ فتظهر النتائج أن المرأة الأمية تتوجب أكثر من ٦ أطفال في المتوسط، في حين لا يصل مستوى إنجاب المرأة الجامعية إلى ثلاثة أطفال.

وتعد الفروق بين النساء حسب مستويات تعليمهن ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ .. أو أقل.. وبالمثل تظهر البيانات أن هناك فروقاً معنوية في متوسط عدد الأطفال حسب مستويات تعليم الأزواج، فمتوسط الأطفال الذين تجدهم امرأة زوجها "أمي" يصل إلى قرابة سبعة أطفال، في حين لا يتجاوز الإنجاب أربعة أطفال عندما يكون الزوج حاصلاً على شهادة جامعية. وفي هذا الخصوص تشير بعض الدراسات إلى أن علاقة تعليم الزوجة بالخصوصية أقوى من علاقة أو تأثير تعليم الزوج، وتؤيد ذلك معاملات الارتباط بين الخصوبة وهذين المتغيرين، إذ تصل إلى (٤٥، ٣١) على التوالي. ولعل هذه الدراسة تبين أيهما أقوى تأثيراً في الخصوبة من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد التي ستأتي لاحقاً.

كذلك يتباين الإنجاب حسب الحالة العملية للمرأة؛ ففي حين ينخفض متوسط عدد الأبناء للمرأة العاملة إلى نحو ثلاثة أطفال، فإنه يرتفع إلى حوالي خمسة أطفال للمرأة غير العاملة. ويزداد هذا التفاوت في متوسط الإنجاب بين النساء في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية. وبوجه عام يُعد هذا الاختلاف في متوسط الإنجاب دالاً من الناحية الإحصائية حسب نتائج تحليل التباين الأحادي سواء في الريف أو الحضر. ولكن تحسن الإشارة إلى أن المشاركة في قوة العمل تكاد تحصر في النساء المتعلمات تعليماً يصل إلى المرحلة الثانوية أو إلى المرحلة الجامعية.

وكما هو متوقع ينخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية؛ إذ يصل في الأولى ٤،١٦ وفي الأخيرة ٥،٢٥. وتعود هذه الاختلافات بين البيئات الحضرية والريفية في متوسط عدد الأطفال للنساء المتزوجات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ أو أقل. وهذا يأتي منسجماً مع نتائج معظم دراسات الخصوبة في الدول النامية. وعلى الرغم من الدلالة الإحصائية إلا أن هذا الفرق ليس كبيراً جداً، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن في المملكة. وجدير بالذكر أن الفرق في متوسط الإنجاب ربما يكون أكثر من ذلك لو أن بيانات المسح اشتملت على مكان النشأة. فقد أظهرت دراسة سهاونة بكر (١٩٩٧م) أهمية كبيرة لمكان النشأة في فهم الخصوبة في الأردن.

أما وفيات الأطفال فلها علاقة قوية جداً مع الخصوبة؛ فحين تكون الوفيات مرتفعة فإن متوسط عدد الأطفال للمرأة يكون مرتفعاً سواء على مستوى المملكة أو في الريف أو في الحضر، فعلى سبيل المثال يصل متوسط عدد الأطفال للمرأة التي لم تفقد أحداً من أبنائها إلى أربعة أطفال تقريباً، في المقابل، يرتفع إلى تسعة أطفال للمرأة التي فقدت عدداً كبيراً من أبنائها. وتعد هذه النتيجة معنوية عند مستوى ٥٪، وتأتي قيمة معامل ارتباط بيرسون الذي يصل إلى ٣٤، مؤيدة لذلك، وهذا - في الحقيقة - ما تؤيده معظم دراسات الخصوبة في مختلف البلدان، كما ذُكر آنفًا في الجزء النظري من هذه الدراسة. وفي هذا دلالة على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما ينتج عنها من تحسن في مستويات المعيشة ومن ثم تحسن مستوى الصحة يؤدي - بدوره - إلى خفض وفيات الرضع، وبالتالي التأثير في معدلات الخصوبة.

أما فيما يتعلق باستعمال وسائل تنظيم الأسرة الذي يعده ديفيرز وبليك (Davis and Blake, 1956) من العوامل الوسيطة، فتشير النتائج إلى أن متوسط عدد الأبناء لا يختلف كثيراً بين النساء المستعملات وغير المستعملات، سواء على مستوى المملكة أو في الريف أو في الحضر. لذلك تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أن الفروق بين النساء المستعملات وغير المستعملات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪، وربما يعود ذلك إلى أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة ليس شائعاً من جهة، وإلى أنه يستخدم - في بعض الأحيان - لتنظيم الإنجاب أو لتأجيل الحمل، وذلك بعد إنجاب عدد كبير من الأبناء، ومن ثم لا يستعمل من أجل تنظيم الإنجاب من بدايته أو في أثناء فتراته المبكرة من جهة أخرى (انظر الجدول رقم ٥). وعلاوة على ذلك فإن هذه العلاقة الضعيفة قد تدل على أن بعض النساء السعوديات لا يستخدمن وسائل فاعلة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن البيانات التي تعتمد عليها هذه الدراسة لا تميز بين وسائل تنظيم الأسرة الحديثة أو التقليدية، ولا تحدد فترة الاستخدام. وربما يكون ذلك سبباً إضافياً مؤدياً إلى انخفاض نسبة الاستعمال، وضعف علاقة هذا المتغير بالخصوصية.

الجدول رقم (٥)

العلاقة بين عدد الأطفال واستعمال وسائل تنظيم الإنجاب في الأسرة في المملكة عام ١٩٩٩م

المجموع	لا تستعمل	تستعمل	عدد الأطفال للمرأة
(١٠٥٦)٪١٠٠	٨٥,٢	١٤,٨	أقل من ٢
(١٧٦٠)٪١٠٠	٧٣,٦	٢٦,٤	٥-٣
(٢٢٣٥)٪١٠٠	٨٣,٢	١٦,٨	٦ أطفال أو أكثر
(٥٥٥١)٪١٠٠	٨٠,٧	١٩,٣	إجمالي العينة
مستوى الحرية = ٢		درجات الحرية = ٢	مربع كاي = ٨٦,٠٤

وكما أشرنا في القسم النظري من هذه الدراسة فإن هناك بعض العادات والتقاليد التي أشارت بعض الدراسات السابقة إلى وجود ارتباط بينها وبين الخصوبية مثل تفضيل المواليد الذكور ونمط الأسرة المتعددة وغيرهما. وفي محاولة للكشف عن مدى وجود تأثير لفضيل الذكور فقد تم فحص العلاقة بين نسبة الأبناء الذكور إلى إجمالي عدد الأبناء للمرأة من جهة، ومتوسط عدد الأبناء من جهة أخرى. وتبيّن من النتائج الموضحة في الجدول السابق رقم (٤) أن متوسط عدد الأطفال للمرأة يرتفع عندما تكون نسبة الأبناء الذكور منخفضة. ويصل معامل الارتباط بين الإنجاب ونسبة الأبناء الذكور إلى -٠٠١٤ (الملحق رقم ١)، وهو دال إحصائياً عند مستوى٪١٠٠. وعلى الرغم من انخفاض معامل الارتباط فإنه يدل على وجود نوع من التفضيل في صالح الذكور، خاصة وأن هناك إشارات إلى وجود نوع من التفضيل في المجتمع السعودي حسبما تذكر دراسات سابقة مثل السباعي (٢٠١٤هـ)، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج كثير من الدراسات سواء في الدول العربية أو غير العربية مثل (Clark, 2000)، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المسح الديموغرافي الذي اعتمد عليه هذه الدراسة لا يوفر بيانات مباشرة عن مدى وجود هذا التفضيل أو عن تأثيره في الخصوبية، عدا المؤشر الذي قام الباحث بحسابه، والمتمثل في نسبة الأبناء الذكور إلى إجمالي عدد المواليد للمرأة.

بالإضافة إلى ذلك تشير بعض الدراسات إلى أن الأسرة الكبيرة المتعددة كانت من سمات المجتمعات العربية؛ لما لها من جوانب إيجابية تشمل الترابط الأسري ورعاية أفراد الأسرة (المؤمني ١٩٩٧م) ولكن التغيرات الاجتماعية وما وابتها من تغير في بنية الأسرة العربية أدى إلى التحول إلى نمط الأسرة النووية في كثير من الأحيان. وفي هذا الخصوص تشير نتائج الدراسة إلى أن الأسرة النووية المكونة من

الزوج والزوجة والأبناء هي النمط الشائع في المجتمع السعودي، إذ تصل نسبة النساء اللاتي ينتمين إلى هذا النوع نحو ٦٥٪ تقريباً من إجمالي النساء في عينة الدراسة. وعلى أية حال فقد تبين أن متوسط عدد الأبناء للمرأة يختلف بين النساء حسب نوع الأسرة التي تتنمي إليها المرأة، وذلك عند دلالة إحصائية تصل إلى ٠٠١ . ولكن على عكس ما هو متوقع فقد أظهرت النتائج أن عدد أبناء المرأة يكون منخفضاً إذا كانت تتنمي إلى أسرة ممتدة؛ أي أن متوسط الأطفال يكون منخفضاً عندما تعيش المرأة في أسرة ممتدة. ولعل السبب أن الابن - في بعض الأحيان - يسكن مع والديه بعد زواجه مباشرة، ويبقى لمدة معينة، وفي أغلب الأحيان ينتقل الابن بعد إنجاب عدد معين إلى منزل خاص به. كما قد يسكن أحد الوالدين أو كلاهما مع أحد الأبناء، وفي بعض الحالات قد تسكن المرأة مع أهلها عند انفصالها عن زوجها.

أما الأسرة الممتدة بمفهومها المعروف الذي يشتمل على الإخوة والأخوات وأبنائهم بالإضافة إلى الجد أو الجدة، فيبدو أن أعدادها تقلصت كثيراً في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من أن هذه النتائج جاءت على نحو غير متوقع، إلا أنها قد تؤيد ما ذهب إليه كين (Cain, 1982) من أن العيش في كنف أسرة ممتدة يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، وذلك لشعور المرأة بالاطمئنان بتوفير إمكان الرعاية عند الكبر.

وفي محاولة للكشف عن العلاقة بين الخصوبة والهجرة فقد حُسب متوسط عدد الأطفال للنساء اللائي تختلف أماكن إقامتهن المعتادة عن مكان ولادتهن، وذلك على أساس المنطقة الإدارية، كما ذكر آنفاً. وعلى الرغم من أن الفروق بين المهاجرين وغير المهاجرين ليست كبيرة، بل وليس ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٪٥، إلا أن لها دلالات قد تكون مفيدة. فـيلاحظ بشكل عام أن متوسط عدد الأطفال للنساء غير المهاجرات أكبر بقليل مقارنة بالمهاجرات. ولكن

عند مقارنة متوسط إنجاب النساء المهاجرات إلى المناطق الحضرية، نلحظ ارتفاع مستوى إنجابهن - قليلاً - مقارنة بالنساء الحضريات من غير المهاجرات، وذلك لتأثير الهجرة من الريف إلى الحضر. وعلى العكس من ذلك في المناطق الريفية، إذ يرتفع مستوى إنجاب النساء المستقرات في هذه المناطق مقارنة بالنساء اللائي انتقلن إليها من مناطق أخرى، وذلك نتيجة تأثير عملية الهجرة نفسها. وعلى الرغم من عدم دلالتها الإحصائية إلا أن هذه البيانات جاءت في الاتجاه المتوقع.

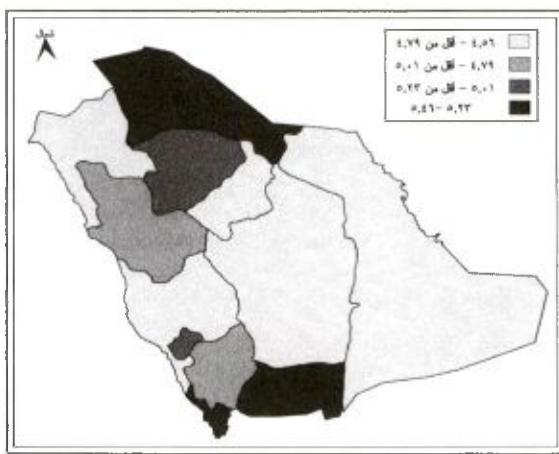
وبخصوص نوع المسكن الذي أظهرت بعض الدراسات - وخاصة العبيدي (١٩٩٤م) - صلته بالخصوصية، فإن النتائج تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النساء في متوسط عدد الأطفال، وذلك حسب نوع المسكن الذي تقطنه الأسرة. ففي حين ترتفع الخصوبة للمرأة التي تسكن منزلًا شعبياً، فإن عدد الأطفال ينخفض للنساء اللائي يقطنن في شقة سكنية، ويصل متوسط عددأطفال المرأة التي تقطن في فيلا، أو دور في فيلا إلى عدد يتراوح بين متوسط عدد أطفال ساكنات المنازل الشعبية والمقيمات في الشقق. وعلى الرغم من دلالته هذه الفروق من الناحية الإحصائية، إلا أنه لا بد من إثارة السؤال التالي:

هل نوع المسكن الذي تقطنه الأسرة يؤثر في مستوى الخصوبة أم العكس؟ ثم هل يؤثر اختيار الأسرة للسكن في شقة سكنية في تقليل إنجاب أم أن حجم الأسرة الصغير هو الذي أدى إلى اختيار شقة أو دور في فيلا؟ وفي الحقيقة - ما لم تتضح طبيعة هذه العلاقة - فإن التأكيد على السببية، ومن ثم الاستنتاج بتأثيرها في الخصوبة لا بد أن يكون مجازفة قد تؤدي إلى عدم الدقة في النتائج، ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة. وعلى الرغم من ذلك فإن نوع المسكن لا يخلو من دلالة على المستوى المعيشي للأسرة، مما يتطلب تفسير النتائج السابقة بحذر.

ومن جهة أخرى يتضح من خلال البيانات أن هناك تفاوتاً في مستويات الخصوبة بين المناطق الإدارية في المملكة (شكل رقم ٤). ففي حين ترتفع في جازان، والحدود الشمالية، والجوف، والباحة، ونجران، وحائل إلى أكثر من ٥ أطفال في المتوسط، فإنها تختفي نسبياً في الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتبوك، والقصيم. أما على مستوى المناطق الحضرية فإن متوسطات الإنجاب ترتفع في الجوف، والحدود الشمالية، وحائل مقارنة ببقية المناطق الأخرى. وفي المناطق الريفية ترتفع مستويات الإنجاب في المناطق الشمالية من المملكة وخاصة في الحدود الشمالية والجوف، وفي المناطق الجنوبية (نجران وجازان)، مع انخفاض ملحوظ في عدد الأطفال للمرأة في قرى المنطقة الشرقية. وجدير بالذكر أن هذا التباين الجغرافي ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪، على عكس التباين بشكل عام على مستوى المناطق الإدارية أو بين المناطق الحضرية، الذي يبدو أنه معنوي عند مستوى ٠٠٥ أو أقل.

الشكل رقم (٤)

التباين المكاني لمستويات الخصوبة بالمملكة العربية السعودية - ١٩٩٩م



بعض محددات السلوك الإنجابي في المملكة:

على الرغم من أهمية العلاقات التي تبيّن - آنفًا - من خلال تحليل التباين الأحادي أو معامل ارتباط بيرسون في فهم السلوك الإنجابي، إلا أنها علاقات ثنائية لا تأخذ في النظر تأثيرات المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تكون متداخلة فيما بينها. لذا لا بد من استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد المتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي، والمفسرة لتبالن الخصوبة بين النساء السعوديات، ومن ثم معرفة طبيعة علاقتها واتجاهات تأثيرها في المتغير التابع، معأخذ تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في النظر. لذلك فقد تم فحص علاقات جميع المتغيرات المستقلة المذكورة آنفًا مع المتغير التابع في ضوء الافتراضات المعروفة لتحليل الانحدار المتعدد (assumptions)، وخاصة الارتباط المزدوج بين المتغيرات المستقلة نفسها (Multicollinearity) وبناء عليه تم التوصل إلى النموذج الإحصائي للسلوك الإنجابي الموضح في الجدول رقم (٦)، ويظهر من خلال هذا النموذج أن معظم المتغيرات المستقلة الموجودة تؤثر تأثيراً معنوياً في الخصوبة. أما المتغيرات التي لم يظهر لها تأثير معنوي على السلوك الإنجابي فهي: نمط الإقامة في الريف أو الحضر، ومستوى تعليم الزوج، والحالة العملية للمرأة، واستعمال وسائل تنظيم الأسرة. ومن الجدير ذكره أنه تم إدخال "عمر المرأة" على أنه متغير ضابط في النموذج الإحصائي؛ لأنه من البدهي أن يزداد عدد الأطفال مع تقدم المرأة في العمر ووصولها إلى نهاية سن الإنجاب. وقد تم تمهيد أنماذجين، أحدهما يشتمل على جميع المتغيرات المستقلة (أنموذج ١)، في حين يقتصر الآخر على المتغيرات التي أظهرت تأثيراً ذا دلالة إحصائية في المتغير التابع (أنموذج ٢).

الجدول رقم (٦)

بعض محددات السلوك الانجابي في المملكة : نتائج تحليل الانحدار المتعدد

نموذج رقم (٢)	نموذج رقم (١)	المتغير
معدل الانحدار اختبار - ت	معدل الانحدار	معدل الانحدار - ت
***١٢,٤١	٢,٢٧١	***١١,٧٦
***٦٩,٢٢	٠,٢٦١	***٦٨,٦٨
٣٨,١٨-	٠,٢٦٣-	***٢٨,٠٤-
***١٠,٨٧	٠,٢١٥	***٩,٦٤-
***١٤,٧٠	٠,٧٤٢	***١٤,٧٣
***٥,٢١-	٠,٠٠٠١٨-	***٥,٢٥-
***٣,٣٤-	٠,١٩١-	***٣,٢٤-
		٠,٣٢
		٠,٩٥٨
		١,٥٢-
***٧,٠٩-	٠,٥٧٢-	٠,٤٥
***٤,١٩-	٠,٢٤٧-	*٢,١١
***٣,٢٨-	٠,٢٧٧-	
***٤,٢٤-	٠,٤٠٧-	***٧,٠٨-
		***٤,٤٠-
		*٣,٠١-
		***٤,٣٣-
***٨٢٧,٧٠		***٦٦١,٧٩
٥٣٨٧	٥٣٨٧	عدد الحالات
٠,٦٤٨	٠,٦٤٨	R^2 (adjusted R^2)

(*) دال إحصائيًّا عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائيًّا عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائيًّا عند مستوى .٠٠٠١

وبالنظر إلى النتائج يتبيّن أن العُمر عند الزواج هو أهم المتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة السعودية. فزيادة أربع سنوات في السن عند الزواج يؤدي إلى خفض الإنجاب بمولود واحد تقريرياً، وهذه النتيجة تؤيد الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة، وهذا ليس مستغرباً في بلد مسلم، لا يحدث الإنجاب فيه إلا داخل الحياة الزوجية .. فلا شك أن المدة التي تقضيها المرأة داخل الحياة الزوجية، والتي تتأثر بالعُمر عند الزواج، تؤثر بشكل كبير في الإنجاب؛ لذلك لا تتغيّر نتائج تحليل الانحدار كثيراً عند إدخال "مدة الحياة الزوجية" بدلًا من متغيرات العُمر الموجودة في الأنماذج (انظر الملحق رقم ٢). وقد تم اختيار العُمر عند الزواج بدلًا من الحياة الزوجية لإمكان استخدام الأول في السياسات السكانية بشكل مباشر.

كما أظهرت النتائج أن تعليم المرأة يؤثّر عكسياً في الخصوبة، فكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة انخفضت الخصوبة؛ أي قل عدد الأطفال الذين تجدهم المرأة المتعلمة، التعليم المرأة يؤثّر عكسياً في الخصوبة، فكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة انخفضت الخصوبة مما يؤيد الفرضية الثانية. ومن الجدير بالذكر أن تأثير مستوى تعليم المرأة في الخصوبة لا يختلف كثيراً عند إدخال هذا المتغير في هيئة متغيرات صامّة أو صوريّة (Dummy variables) أو بشكله الرتبوي ^(١). الموضع في الجزء الخاص بالإجراءات المنهجية لهذه الدراسة ^(١).

(١) المتغير الصامت أو الصوري (dummy variable) هو أحد السبل لإدخال المتغيرات الأسمية أو التصنيفية في معادلة الانحدار. وعادة ما تحذف الفتة أو المجموعة الأولى أو الأخيرة لتكون هذه الفتة هي التي يقارن بها تأثير الفئات الأخرى على المتغير التابع. ففي حالة نمط الأسرة - على سبيل المثال - فقد تم حذف الأسرة النموذجية، ومن ثم مقارنة تأثير نمط الأسرة المتداة على المتغير التابع. ويكون الترميز على النحو التالي: أسرة ممتدة = ١، غير ذلك = ٠. وكذلك الحال بالنسبة للمنطقة الجغرافية، فقد حذفت المنطقة الشمالية لتكون هي الفتة أو فتة القاعدة (base). وتفسير النتائج كفيل بإيضاح ذلك .

فالمراة الأمية تجب عدداً من الأطفال يفوق عدد الأطفال الذين تجبهم المرأة الجامعية أو حتى الحاصلة على الشهادة الثانوية أو المتوسطة أو الابتدائية. فالحصول على الشهادة الجامعية يؤدي إلى انخفاض الخصوبة بدرجة كبيرة مقارنة بالحصول على الشهادات الأخرى. وهذا يؤيد نتائج معظم دراسات الخصوبة الأخرى. أما تعليم الزوج فلم يكن تأثيره في معادلة الانحدار معنوياً، وذلك لارتباطه بتعليم الزوجة، مما أدى إلى استبعاده من الأنماذج الإحصائي رقم (٢). وبهذا لا يستطيع الأنماذج تأييد الفرضية الثالثة المتعلقة بتأثير تعليم الزوج على الخصوبة.

ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى أن وفيات الأطفال تؤثر طردياً في الخصوبة، وذلك لأن وفاة طفل رضيع تؤدي إلى قصر الفترة قبل الحمل التالي، وبالتالي زيادة الإنجاب. لذلك، فإن انخفاض وفيات الأطفال يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، وهذا ما يشير إليه معامل الانحدار في الأنماذج الإحصائي. ولعل هذه النتيجة تؤيد الفرضية الرابعة، وبالتالي تتفق مع نتائج الدراسات السابقة في معظم الدول النامية سواء العربية أو غير العربية.

وعلى عكس ما هو متوقع يُشير معامل الانحدار إلى أن الإنجاب ينخفض لكون المرأة تعيش في أسرة ممتدة. وربما يعود ذلك إلى أن المرأة تعيش في أسرة ممتدة في بعض الحالات، إما في بداية حياتها الإنجابية، أو بسبب انفصالها عن زوجها. والخصوبة في هاتين الحالتين تكون منخفضة. وهناك حالة ثالثة تتمثل في انتقال أحد الآبوبين أو كليهما للعيش مع أحد الأبناء وهو في بداية حياته الزوجية، ومع مرور الزمن وتکاثر الأبناء يكون الآبوان قد قضيا أجلهما وتوفيا. وبهذه الوفاة تتحول أسرة الابن إلى أسرة نوبية بعدما كانت ممتدة بسبب وجود أحد الآبوبين أو كليهما. وإلى جانب ذلك، قد يكون هناك عدد من النساء يعشن في أسر ممتدة بمفهومها المعروف، ولكن عددهن قليل جداً بحيث لا يظهر أثره في الأنماذج الإحصائي.

وعلى الرغم من تأييد هذه النتائج لما يعتقده كين (Cain, 1982)، إلا أنه من المستبعد أن يكون هذا التأثير العكسي جاء نتيجة التعليقات التي أشار إليها كين؛ لسبب بسيط هو أن الأسرة المتدة ليست وحدة ثابتة ودائمة ومستمرة، بل هي قابلة للتفكك إلى أسر نووية في أي وقت، مما يجعلها لا توفر الكثير من الأمان والرعاية للمرأة عند بلوغها الكبر، كما يعتقد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن "تفضيل الذكور" يأتي ضمن المتغيرات ذات التأثير المستقل في المتغير التابع، مما يؤيد الفرضية التاسعة؛ فكلما ارتفعت نسبة الأولاد الذكور إلى إجمالي عدد أطفال المرأة، انخفضت الخصوبة، وبناء عليه فإن المرأة التي لم تجب ذكوراً أو أنجبت عدداً قليلاً منهم تستمر في الإنجاب لتحقيق العدد المطلوب من الذكور، مما ينتج عنه - في النهاية - إنجاب عدد كبير نسبياً من الأبناء. وهذه النتيجة تؤيد الفرضية التاسعة كما ذكر آنفًا، وتدعم نتائج الدراسات التي تشير إلى وجود تأثير لتفضيل الذكور في الخصوبة، مثل الأنصاري (1980م) في العراق، وحمد وأوغلاني (1996م) وسليمان (1998م) في سوريا وغيرهم. وعلاوة على ذلك، يشير أمروهير وماير (1986م) إلى أن لتفضيل أثره في الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال، وبالتالي على القرارات المتعلقة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

ومن الناحية الجغرافية، فإن دخال أربعة متغيرات صامدة تمثل المناطق الجغرافية الخمس (الشمالية والوسطى والغربية والشرقية والجنوبية) في الأنماذج الإحصائي، يتبيّن أنه بأخذ المتغيرات التي تشتمل عليها الأنماذج في الاهتمام، فإن كون المرأة تسكن في المنطقة الغربية يؤدي إلى انخفاض مستوى إنجابها مقارنة بالمنطقة الشمالية (الفئة القاعدية المحذوفة). وبالمثل تجب المرأة في بقية المناطق عدداً أقل مما تجبه المرأة في المنطقة الشمالية. بعبارة أخرى تختفي

الخصوصية لدى النساء بمستويات متفاوتة في معظم المناطق عدا المنطقة الشمالية (الفئة المحذوفة). ويختلف حجم الانخفاض من منطقة إلى أخرى، فيتبين من خلال حجم معاملات الانحدار أن كون المرأة من المنطقة الغربية يقلل من إنجابها مقارنة بالمناطق الأخرى، وتليها في حجم الانخفاض المنطقة الشرقية، ثم الوسطى، فالجنوبية. وبناء عليه فإنه بأخذ المتغيرات الموجودة في الأنماذج في الاهتمام، فإن المنطقة التي تعيش فيها النساء تفسر بعض التباين في حجم إنجابهن.

ومن جهة أخرى لم تظهر النتائج دلائل إحصائية لوجود تأثير مشاركة المرأة في قوة العمل على السلوك الإنجابي للمرأة على الرغم من نتائج تحليل التباين الأحادي المؤيدة لذلك. وهذه النتيجة لا تؤيد الفرضية السادسة من فرضيات الدراسة. وعلى الرغم من عدم دلالة معامل الانحدار من الناحية الإحصائية، إلا أن إشارته تأتي وفق ما هو متوقع، إذ تشير بعض الأطر النظرية والدراسات التطبيقية إلى التأثير العكسي لعمل المرأة في السلوك الإنجابي. وربما يُفسر عدم الدلالة إلى أن تأثير عمل المرأة في الخاصة في المملكة محدود جداً، لما تتمتع به المرأة

**المراة السعودية تحصل على إجازات
أمومة مدفوعة الراتب تصل إلى
شهرين كاملين. وهذا يجعل عمل
المراة ليس عائقاً للإنجاب**

السعودية العاملة من مزايا تمكناها من القيام بأعباء الأمومة، ومن ثم المواءمة بين العمل ومتطلبات الأمومة. فالمرأة السعودية تحصل على إجازات أمومة مدفوعة الراتب تصل إلى شهرين كاملين، بالإضافة إلى الإجازات الأخرى التي تحصل عليها عند الضرورة. وهذا الوضع يجعل عمل المرأة ليس عائقاً كبيراً للإنجاب. وهنا تحسن الإشارة إلى أن نوراً (١٩٨٦م) لم يجد تأثيراً للعمل على الخاصة في الأردن. وفي هذا الخصوص تعلل

زريق (١٩٨٧م) عدم وجود تأثير لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على الخصوبة في بعض الدول النامية إلى أن مشاركة المرأة محدودة جداً خلال فترة الإنجاب، وإلى وجود بعض الخيارات بالنسبة للعناية بالأطفال في حالة مشاركتها في النشاط الاقتصادي. ويؤيد ذلك ما وجده زكي (Zaky, 1998) من خلال دراسته للخصوبة في مصر من أن الرغبة في زيادة عدد الأطفال تزداد مع احتمال حصول المرأة على عمل. ويعزو ذلك إلى أنهن ربما يعشن في أسر يقوم الأقارب فيها بالمساعدة في رعاية الأطفال في أثناء غياب المرأة من المنزل.

وعلاوة على ذلك تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أنه ليس بالضرورة أن ينبع عن المشاركة في قوة العمل انخفاض في الخصوبة، إذ إن إنجاب الأطفال والعمل يتافقان على وقت الأم والأب، فكلما كانت قيمة الأطفال مرتفعة لدى الآباء قل تأثير عمل المرأة على الإنجاب (أسترلين، ١٩٨٥م).

وفي المملكة العربية السعودية هناك ارتباط قوي بين المشاركة في قوة العمل وبين مستوى التعليم، وذلك لأن الأغلبية الساحقة من النساء العاملات هي من خريجات معاهد المعلمات أو الكليات والجامعات؛ لذلك أضيف متغير يمثل التفاعل بين هذه المتغيرين (interaction) وتظهر النتائج أن معامل الانحدار الخاص بهذا التفاعل يُعد ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ أو أقل، مما يدل على أن تأثير التعليم في الخصوبة يختلف بين المرأة العاملة وغير العاملة. فتأثير التعليم بالنسبة للمرأة العاملة أقل قليلاً من المرأة غير العاملة (-٢٢٥ + ٠، ١٢٨ - ٠، ١٠٨). وهذه النتيجة تؤكد أن تأثير عمل المرأة في انخفاض الخصوبة ضعيف جداً، مما يؤيد التفسير المذكور آنفًا.

بالإضافة إلى ذلك لم تظهر نتائج الدراسة أية دلائل إحصائية لوجود تأثير "لإقامة في الحضر" أو "لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة". فالإقامة في الحضر قد تسهم في وجود بعض المتغيرات التي تمثل الفروق بين النساء في الريف والحضر، مثل التعليم وسن الزواج في خفض دلالة هذا التغيير. أما استعمال وسائل تنظيم الأسرة" فيظهر أن انتشار هذه الوسائل محدود في المملكة، وربما يقتصر استعمالها على أغراض تنظيم الإنجاب، وليس من أجل خفض الإنجاب.

وعلاوة على ذلك فقد يكون هناك عدد من النساء يعتمدن على وسائل غير فاعلة كالوسائل التقليدية. ولكن مع الأسف لم تتناول دراسات الخصوبة في المملكة هذا الجانب لعدم توفر بيانات عن استعمال وسائل تنظيم الأسرة نتيجة حساسيته وما يحظى به من خصوصية أسرية في المجتمع السعودي.

وبوجه عام، تصل القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار إلى حوالي ٦٥٪ من التباين في التغيير التابع (الخصوصية)، إذ بلغ (ر٢) حوالي ٦٥٪. وتعد هذه النسبة معقولة جداً في مثل هذه الأنماذج الإحصائية. وبعبارة أخرى استطاعت المتغيرات المستقلة التي اشتمل عليها أنموذج الانحدار الخطي تفسير ٦٥٪ من التباين في عدد المواليد بين النساء السعوديات. ولكن تجدر الإشارة إلى أن العمر عند الزواج هو أهم المتغيرات المستقلة الموجودة في الأنماذج وأكثرها تأثيراً في الخصوبة، وذلك بناء على قيم معاملات الانحدار المعيارية (بيتا). وفي هذا دلالة على أن الخصوبة في المملكة تتأثر بالدرجة الأولى بسن الزواج والفترة التي تقضيها المرأة داخل الحياة الزوجية، إذ يبدو أن تأثير استعمال وسائل تنظيم الأسرة محدود، ونسبة مشاركتها في قوة العمل متواضعة.

وتعكس هذه النتائج ما يتحلى به المجتمع من تقاليد إسلامية تجعل الإنجاب مقتصرًا على النساء داخل الحياة الزوجية فقط، ويستنتج من ذلك أن الانخفاض الذي شهدته الخصوبة في المملكة خلال السنوات القليلة الماضية جاء - بالدرجة الأولى - نتيجة التغير في السن عند الزواج.

وبشكل عام، يتبيّن أن العمر عند الزواج، ووفيات الرضع، وتعليم المرأة، وفضيل الذكور، هي أهم المتغيرات التي تؤثّر في السلوك الإنجابي، والمسؤولة عن القدر الأكبر من التباين المفسّر من قبل أنموذج الانحدار.

محددات الخصوبة في الريف والحضر:

في محاولة لمعرفة المتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة السعودية في الريف والحضر، وعما إذا كانت المحددات تختلف حسب البيئات الجغرافية المختلفة، فقد تم فحص محددات الخصوبة في الريف والحضر كلاً على حدة، وذلك من خلال طريقة تحليل الانحدار المتعدد.

وتشير النتائج إلى أن هناك تشابهًا كبيراً بين الأنماذج السابق وأنماذج الخصوبة في الحضر (الجدول رقم ٧). فالمتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة في الحضر، هي نفسها المؤثرة في السلوك الإنجابي بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك فإن القدرة التفسيرية لأنماذج الانحدار للنساء الحضريات تفوق قليلاً الأنماذج السابق (لجميع النساء في العينة)، إذ يصل معامل التحديد لأنماذج الحضر (٢) إلى حوالي ٦٧٪ . وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة جميعها استطاعت تفسير قدر معقولٍ من التباين في المتغير التابع.

الجدول رقم (٧)

بعض محددات السلوك الإيجابي في المناطق الحضرية : نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغير	أنموذج رقم (٢)	أنموذج رقم (٤)	معدل الانحدار - اختبار - ت	معدل الانحدار - اختبار - ت	معدل الانحدار - اختبار - ت
الثابت (intercept)		***١٠,٨٨	٢,٠٩٠	***١٠,٤٦	٢,٢١٠
عمر المرأة		***٦٣,٣٩	٠,٢٦٦	***٦١,٦٥	٠,٢٦٤
العمر عند الزواج		***٢٢,٩٩-	٠,٢٦٢-	***٢٣,٩٦-	٠,٢٦٥-
تعليم المرأة		***١٠,٧٨-	٠,١٨٦-	***٩,٢١-	٠,٢٢٩-
وفيات الأطفال		***١١,٣٨	٠,٧٠٩	***١١,٣٩	٠,٧١٢
نسبة الأبناء الذكور		***٤,٠٩-	٠,٠٠٠١٦-	***٤,٠٩-	٠,٠٠٠١٦-
نمط الأسرة (ممتدة)		**٢,٦٧-	٠,١٧٦-	**٢,٥٨-	٠,١٧٠-
وسائل تنظيم الأسرة (تستعمل)				٠,٨١	٠,٠٥٩
المرأة تعمل				١,٠٢-	٠,٤٢٠-
تعليم الزوج				٠,٦٩	٠,٠١٧
تعليم المرأة X المرأة تعمل (interaction)				١,٦٢	٠,١١٣
المنطقة الغربية		***٧,٨١-	٠,٦٨١-	***٧,٦٦-	٠,٦٧١-
المنطقة الوسطى		***٥,٠١-	٠,٤٣١-	***٤,٩٥-	٠,٤٤٣-
المنطقة الجنوبية		**٢,٥٦-	٠,٢٩٩-	**٢,٦٩-	٠,٣١٤-
المنطقة الشرقية		***٤,٨٦-	٠,٤٦٨-	***٤,٧٦-	٠,٤٧٣-
اختبار "ف"		***٧٧٨,٢٢		***٥٥٧,٠٨	
عدد الحالات		٣٧٦٠		٣٧٦٠	
(adjusted R ²)		٠,٦٧٤		٠,٦٧٤	

(*) دال إحصائيًا عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائيًا عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائيًا عند مستوى .٠٠٠١

أما الأنماذج المفسر للسلوك الإنجابي للمرأة في المناطق الريفية، فيختلف قليلاً من حيث عدد المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع، وكذلك من حيث القدرة التفسيرية لأنماذج (الجدول رقم ٨). فلم تظهر النتائج أن للمتغير الممثل للمناطق الجغرافية تأثيراً ذا دلالة إحصائية، على العكس من الأنماذجات السابقة. وربما يعود ذلك إلى أن الاختلافات محدودة بين الأرياف في المناطق الجغرافية الخمس، بمعنى أن هناك تشابهاً كبيراً بين النساء في الريف، بصرف النظر عن المنطقة الجغرافية التي يقطن فيها.

(٨) الجدول رقم

بعض محددات السلوك الإنجابي في المناطق الريفية : نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغير	أنماذج رقم (٥)	أنماذج رقم (١)	معدل الانعدار	اختبار - ت	معدل الانعدار	اختبار - ت	أنماذج رقم (١)
الثابت (intercept)	٢,٨٨	٥,٧١***	١,٩٦٢	٥,٢٢***	٥,٧١***		
عمر المرأة	٠,٢٥٧	٣٢,٣٢***	٠,٢٥٧	٣٢,٣١***			
العمر عند الزواج	٠,٢٥٩-	١٨,٣١-	٠,٢٦٠-	١٨,٣٠***			
تعليم المرأة	٠,١٨٨-	٤,٢٢***	٠,١٨٦-	٣,٢٠**			
وفيات الأطفال	٠,٨٠٤	٨,٩٩***	٠,٧٩٧	٩,٠٦***			
نسبة الأبناء الذكور	٠,٠٠٠٢٤-	٣,٢٦***	٠,٠٠٠٢٤-	٣,٢٨***			
نحط الأسرة (ممتدة)	٠,٢٢٥-	١,٩٥*	٠,٢١٨-	٠٢,٠٧-			
وسائل تنظيم الأسرة (تستعمل)	٠,١٠٤		٠,٥٩				
المرأة تعامل	٠,٧٠٥-		١,٠٣-				
تعليم الزوج	٠,٠٠٣٧-		٠,٠٨-				
تعليم المرأة X المرأة تعامل (interaction)	٠,١١٣		٠,٨٢				
المنطقة الغربية	٠,٢٥٧-		١,٣٦-				
المنطقة الوسطى	٠,٠٦٨-		٠,٣١-				
المنطقة الجنوبية	٠,٠٥٧-		٠,٣٥-				

تابع الجدول رقم (٨)

النموذج رقم (٦)	النموذج رقم (٥)	المتغير
معدل الانحدار	اختبار - ت	
٠,٩٨-	٠,٣٣٩-	المنطقة الشرقية
***٢٨٣,٣٩	***١٦٤,٢٦	اختبار "ف"
١٦٢٦	١٦٢٦	عدد الحالات
٠,٥٨٥	٠,٥٨٤	R^2 (adjusted R^2)

(*) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٠١

وكما هو الحال بالنسبة لنتائج الأنماذج السابقة، لم يُظهر الأنماذج رقم (٥) أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لمشاركة المرأة في قوة العمل، أو استخدام وسائل تنظيم الأسرة، أو تعليم الزوج. وبناء عليه، يمكن القول: إن تأثير مشاركة المرأة في قوة العمل على الخصوبة في المملكة لا يزال محدوداً، وذلك نتيجة تأثير المزايا التي تتمتع بها المرأة العاملة مثل إجازات الأمومة والطفولة، إلى جانب المرونة الكبيرة والمراعاة الواضحة لظروف المرأة السعودية وواجباتها بوصفها أمّاً وربة منزل. كما أن مشاركة المرأة تتركز في القطاع العام وخاصة في مجال التعليم الذي يتميز بفترات عمل قصيرة نسبياً وعدد ساعات مناسبة.

وبشكل عام، يتبيّن أن الأنماذج الخاص بالريف يفسر قدرًا معقولاً من التباين في عدد الأطفال، يصل إلى ٥٨٪، وعلى الرغم من ذلك فإن القدرة التفسيرية لهذا الأنماذج منخفضة بعض الشيء مقارنة بالقدرة التفسيرية للأنماذج السابقة. ومن الجدير بالذكر أن قيم معاملات الانحدار واتجاهات تأثيرها ودلائلها الإحصائية لا تتأثر

كثيراً عند استبعاد المتغيرات التي لا تظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية في السلوك الإنجابي (النموذج رقم ٦)، مما يدل على ثبات العلاقات التي أظهرها هذا الأنماذج.

الخصوصية والمستوى المعيشي للأسرة:

في ضوء أهمية المستوى المعيشي للأسرة، ونظرًا لعدم احتواء المسح الديموغرافي على بيانات الدخل، فقد قام الباحث - كما ذكر آنفًا - بإنشاء مؤشر لقياس المستوى المعيشي للأسرة السعودية؛ وذلك في محاولة للكشف عن طبيعة علاقة الخصوصية بمستوى معيشة الأسرة، خاصة وأن معظم الدراسات المسحية الديموغرافية والتعدادات السكانية في المملكة وبعض الدول النامية لا تحتوي على بيانات الدخل، مما يزيد الحاجة إلى مثل هذا المؤشر.

ولفحص طبيعة تأثير المستوى المعيشي في الخصوصية تم إدخال هذا المتغير في معادلة الانحدار مع المتغيرات التي أظهرت تأثيراً معنوياً في الخصوصية في أي من الأنماذجات السابقة. وبناء عليه، تبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن مستوى المعيشة يؤثر عكسياً في الخصوصية؛ أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة انخفضت الخصوصية (الجدول رقم ٩). ومن حسن الحظ أن وجود هذا المتغير في أنماذج الانحدار مع المتغيرات الأخرى لم يؤثر كثيراً في قيم معاملات الانحدار الخاصة بهذه المتغيرات أو دلالاتها الإحصائية، على الرغم من وجود العلاقة المتوقعة بين المستوى المعيشي من جهة، والتعليم وبعض الخصائص الأسرية من جهة أخرى، وعلاوة على ذلك فقد ارتفعت القدرة التفسيرية لأنماذج قليلاً مقارنة بالأنماذجين رقم (١) و (٢).

الجدول رقم (٩)

العلاقة بين الخصوبة والمستوى المعيشي للأسرة : نتائج تحليل الانحدار المتعدد

أنموذج رقم (٧)	المتغير
اختبار - ت	معامل الانحدار
***١٣,٩٨	٢,٤٠٥
***٧٢,٤٠	٠,٢٦٨
***٢٨,٧٢-	٠,٢٦٢-
***٥,٤٤-	٠,٠٩١-
***١٤,٤٩	٠,٧٢٥
***٥,١٣-	٠,٠٠٠١٨-
***٤,٢٩-	٠,٢٤٢-
***٩,٠٣-	٠,٧٢٢-
**٢,٧٠-	٠,٢٢٥-
***٤,٨٦-	٠,٤٠٢-
***٤,٢١-	٠,٤٠٤-
***١١,٢٨-	٠,١٩٥-
***٩٣٣,٨٧	اختبار "ف"
٥٣٨٧	عدد الحالات
٠,٦٥٦	R^2 (adjusted R^2)

(*) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٠١

ومن الجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع ما وجدته بعض الدراسات في هذا الخصوص، مثل الجنдан (١٤١١هـ)، ولكنها - في الوقت نفسه - لا تتفق مع نتائج بعضها الآخر من الدراسات مثل العيسوي (١٩٩٤م) وغيره. وبالمقارنة بنتائج دراسة العبيدي (١٩٩٥م)

وأبوضحة (١٩٨٩م) اللذين لم يجدا علاقة واضحة بين الخصوبة والدخل، فإنه لا بد من إثارة هل المستوى المعيشي يؤثر في الخصوبة | التساؤل التالي: هل المستوى تأثيراً أقوى من تأثير الدخل؟ | المعيishi يؤثر في الخصوبة تأثيراً أقوى من تأثير الدخل؟ أم أن هناك صعوبة في جمع بيانات دقيقة عن الدخل؟ ولعل هذا التساؤل يجد قبولاً لدى بعض الباحثين، خاصة إذا عرفنا أن قياس دخل الأسرة يأتي ناقصاً في بعض الأحيان لعدم احتساب كثير من مصادر الدخل، كالعقارات والأسهم وغيرها، علاوة على ميل الكثير من الأسر إلى عدم التبليغ عن مقدار دخول بعض أفراد الأسرة الآخرين كالأبناء أو الزوجة، ومن ثم الاكتفاء بالراتب الشهري لرئيس الأسرة. ولا شك أن الإجابة الشافية عن هذا التساؤل لن تأتي إلا من خلال نتائج الدراسات التي ستستخدم هذا المؤشر ضمن فروضها وتحليلاتها الإحصائية.

الخاتمة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الخصوبة في المملكة العربية السعودية، والوقوف على أهم العوامل المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة السعودية، وذلك بناء على مسح ديموغرافي شامل لكافة مناطق المملكة تم إجراؤه عام ١٩٩٩م من قبل مصلحة الإحصاءات العامة. وباستخدام بعض الأساليب الإحصائية كمعامل الارتباط وتحليل التباين الأحادي، فقد تبين أن السلوك الإنجابي يرتبط بالعديد من المتغيرات الممثلة لخصائص كل من المرأة وزوجها، وكذلك الخصائص الأسرية وبعض العادات والتقاليد الشائعة في المملكة.

وفي محاولة لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي، أظهرت الدراسة أن العمر عند الزواج الأول، ومستوى تعليم المرأة، هما أهم العوامل المؤثرة في الخصوبة. كما تبين أن تفضيل الأبناء

الذكور، ووفيات الأطفال، والإقليم الجغرافي الذي تقطن فيه المرأة، هي من المتغيرات المؤثرة في السلوك الإيجابي للنساء السعوديات. كما أظهرت النتائج أن مشاركة المرأة في قوة العمل، وتعليم الزوج، واستعمال وسائل تنظيم الأسرة لا تؤثر التأثير المتوقع في الخصوبة. فلم تظهر أنموذجات تحليل الانحدار أي تأثير ذا دلالة إحصائية.

وبناءً عليه، يتضح أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة لم يكن لها التأثير المتوقع في الخصوبة من الناحية الإحصائية. ولكن ينبغي الانتباه أن هناك كثيراً من الناس يمكن تصنيفهم تحت مسمى "المستعمل الخجول" الذي لا يبلغ عن استعماله لوسائل تنظيم الأسرة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن بعض الأزواج يستخدمون وسائل تقليدية غير فاعلة كالعزل وغيره. وعلى الرغم من هذه النتائج فإننا نعتقد بأهمية استعمال وسائل تنظيم الأسرة ودوره في خفض الخصوبة في المملكة، وخاصة في المستقبل، مما يؤكد أهمية وضرورة إجراء المزيد من الدراسات لهذا الجانب المهم. كما أن نتائج تحليل الانحدار لم تُظهر تأثيراً لعمل المرأة في السلوك الإيجابي على عكس ما هو متوقع؛ وذلك لأنخفاض مشاركة المرأة من جهة، ولتمتع المرأة العاملة وخاصة في القطاع الحكومي (وهي الأغلبية) بمزايا قد تشجع على الإنجاب في بعض الأحيان، مثل المرونة وإجازات الأمومة وساعات العمل المناسبة.

ويستنتج مما سبق أن الانخفاض الملاحظ في الخصوبة في المملكة جاءت بالدرجة الأولى نتيجة تأخر سن الزواج وارتفاع مستويات تعليم المرأة، وليس بسبب مشاركتها في العمل أو استعمالها لوسائل تنظيم الأسرة. ولعل هذا يؤيد نتائج بعض الدراسات مثل أندرسون وأخرون (Anderson et al., 1985) للخصوصية في الأردن.

وفي ضوء التغيرات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع السعودي مثل التوسيع في تعليم المرأة، ومن ثم ارتفاع سن الزواج لكل من الذكور

والإناث، وكذلك تشجيع الرضاعة الطبيعية وما ينتج عنها من مباعدة بين المواليد، بالإضافة إلى تزايد أهمية المسألة السكانية في خطط التنمية وإستراتيجياتها، وتأكيد دورها وعلاقتها بالتنمية، وخاصة الخطة السابعة، فإنه من المتوقع أن تستمر الخصوبة في الانخفاض التدريجي خلال السنوات القادمة، والدراسات التالية التي تدعو إليها الدراسة الحالية كفيلة بالكشف عن ذلك.

ونظراً لعدم توفر بيانات الدخل وصعوبة الحصول عليها فقد تم إنشاء مؤشر لقياس المستوى المعيشي للأسرة السعودية، وأظهرت النتائج أن السلوك الإنجابي يتأثر عكسياً بمستوى المعيشة. وفي ضوء هذه النتيجة، لعل هذا المؤشر يكون مفيداً للدراسات السكانية وغير السكانية في المستقبل.

وأخيراً، لا شك أن بعض نتائج هذه الدراسة يمكن أن تكون مدخلات مهمة عند وضع السياسات السكانية والإستراتيجيات المتعلقة بالنمو السكاني، وكذلك بمشاركة المرأة في قوة العمل وغيرها من الجوانب المهمة، ومن جهة أخرى اتضح من خلال التحليل والمناقشة أن هناك أموراً ما تزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

وبناء عليه، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى ضرورة دراسة مدى انتشار وسائل تنظيم الأسرة ومحددات استعمالها، وذلك لندرة الدراسات في هذا المجال، وما يتبع عنه من نقص كبير في فهم هذا الجانب المهم من جوانب الخصوبة في المملكة العربية السعودية، خاصة في ضوء حساسيته وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عنه من جهة، واعتقادنا بأن معظم الانخفاض المستقبلي في الخصوبة سيأتي من خلال استعمال وسائل تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى مزيد من التأخير في سن الزواج.

كذلك فإن فهم العلاقة بين الخصوبة ونمط الإقامة في الريف أو

الحضر يتطلب جمع بيانات عن مكان النشأة وكذلك تاريخ الهجرة إلى المناطق الحضرية، بالإضافة إلى حجم السكان في مكان الإقامة الحالي. فالسكنى في مركز عمراني كبير، يصل عدد سكانه إلى أكثر من مليون نسمة يختلف عن مركز عمراني لا يتجاوز عدد سكانه عشرة آلاف نسمة، وذلك من حيث نمط الحياة، والنشاط الاقتصادي، والقيم الحضرية السائدة. ولعل الاختلافات في نتائج دراسات الخصوصية بشأن طبيعة العلاقة بين الخصوصية ونمط الإقامة تعود إلى عدمأخذ هذه الجوانب في الاهتمام. وأخيراً فإنه من الأهمية بمكان فحص درجة تأثير "الرضاعة الطبيعية" في الإنجاب في الدراسات المستقبلية، إذ لم تشتمل بيانات الدراسة الحالية على هذا العامل المهم.

(١) الملحق رقم

معاملات ارتباط بيرسون بين المتغير التابع (عدد الأطفال)

وبعض المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة

معامل ارتباط بيرسون	المتغير المستقل
*٠,٦٧٨	عمر المرأة
*٠,٣١٣-	العمر عند الزواج
*٠,٤٤٥-	تعليم المرأة
*٠,٣٣٦	وفيات الأطفال
*٠,١٤٣-	نسبة الأبناء الذكور
*٠,٣٠٧-	تعليم الزوج
*٠,٧٨٨	مدة الحياة الزوجية
*٠,٢١٩-	مؤشر مستوى المعيشة

(*) معامل الارتباط دال عند مستوى ٠,٠١

الملحق رقم (٢)

بعض محددات السلوك الانجابي في المملكة :

نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستخدام مدة الحياة الزوجية

بدلاً من العمر عند الزواج وعمر المرأة

نموذج رقم (ب)	نموذج رقم (أ)	المعامل الانحدار اختبار - ت	المعامل الانحدار اختبار - ت	المتغير
١,٩٩٠	***١٧,٠٧	٢,٠٤٧		(intercept) الثابت
***٧٤,١٣	٠,٢٦٦	***٧٢,٦٨	٠,٢٦٥	مدة الحياة الزوجية
***٩,٥٦-	٠,١٨٠-	***٩,٦٨-	٠,٢٢٤-	تعليم المرأة
***١٤,٥٢	٠,٧٣١	***١٤,٥٤	٠,٧٣٢	وفيات الأطفال
***٥,١٧-	٠,٠٠٠١٧-	***٥,١٨-	٠,٠٠٠١٨-	نسبة الأبناء الذكور
***٣,٢٥-	٠,١٧٩-	**٣,٠٩-	٠,١٧٧-	نمط الأسرة (ممتدة)
		٠,٣٢	٠,٠٢٢	نمط الإقامة (الحضر)
		٠,٩٣	٠,٠٦٤	وسائل تنظيم الأسرة (تستعمل)
		١,٥١-	٠,٥٣٧-	المرأة تعمل
		٠,٣٣٤	٠,٠٠٧١	تعليم الزوج
		*٢,١٠	٠,١٢٦	تعليم المرأة X المرأة تعمل (interaction)
***٧,١١٥-	٠,٥٧٢-	***٦,٩٨-	٠,٥٦٣-	المنطقة الغربية
***٤,٢٥٧-	٠,٣٥١-	***٤,١٨-	٠,٣٤٨-	المنطقة الوسطى
***٣,٢٥٠-	٠,٢٦٨-	**٢,٩٨-	٠,٢٦٥-	المنطقة الجنوبية
***٤,٣٢٨-	٠,٤١٤-	***٤,٢٣-	٠,٤٠٧-	المنطقة الشرقية
***١٠٦,٥٥		***٧٢,٠٠٠		اختبار "ف"
٥٣٨٧		٥٣٨٧		عدد الحالات
٠,٦٥		٠,٦٥		R^2 (adjusted R^2)

(*) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٠١

المراجع والمصادر

أولاً - المراجع العربية:

- أبو صبحة، كاي (١٩٨٩م) "أنماط الخصوبية في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٢٢: ١٢٨-١٦١.
- أبو عياش، عبد الإله (١٩٨٤م) الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية. الكويت: وكالة المطبوعات.
- أبو عيانة، فتحي (١٩٨٦م) "جغرافية السكان". بيروت: دار النهضة العربية للطباعة.
- أحمد، فريال (١٩٨٨م) "تحليل اتجاهات الخصوبية في مصر حتى عام ١٩٧٩م". السكان، بحوث ودراسات، ٣٧: ٤٩-٦١.
- أمرopher، ج. و أ. ماير (١٩٨٦م) "حجم الأسرة المفضل ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية"، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٨ ، ٩٨-٧٣.
- الأنصاري، فاضل (١٩٨٠م) "مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي". دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- أسترلين، ريتشارد (١٩٨٥م) "الخصوبية والتنمية"، في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، السكان والتنمية في الشرق الأوسط.
- البدر، عبد العزيز (١٩٨٨م) "دراسة مستويات الخصوبية والوفيات في محافظة البلقاء ١٩٨٧م". عمان: مركز التدريب الإحصائي الأردن.
- الجيدى، محمد (١٩٩٠م) "مدخل لجغرافية السكان". تونس: سراس للنشر.
- جلال الدين، محمد معوض (١٩٨٢م) "اتجاهات وقف الإنجاب وفضيل الأطفال في الأردن والسودان". النشرة السكانية (اللجنة

- الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٢: ٧٣-٩١.
- الجندي، بدرية (١٤١١هـ) "مستويات الخصوبة واتجاهاتها في مدينة الرياض: دراسة في جغرافية السكان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب للبنات بالرياض.
- حمد، إسعاف وعاصم الشيخ أوغلي (١٩٩٦م) "المحددات الاجتماعية والثقافية للتمييز بين الذكور والإإناث وعلاقتها بالسلوك الإنجابي". ورقة مقدمة في مؤتمر السكان الإقليمي العربي بالقاهرة خلال الفترة ٨-١٢ ديسمبر.
- زريق، هدى (١٩٨٧م) "نظرة حول تطور دراسات الخصوبة"، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢١: ٦٣-٦٣.
- السباعي، زهير (١٤٠٣هـ) صحة الأسرة: دراسة عن الصحة في تربية البقوم. جدة: تهامة للنشر.
- السعدي، عباس (١٩٨٩م) "مقاييس الخصوبة وتبنيها الإقليمي في العراق". مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧(٢): ٢٦٥-٣٠١.
- سليمان، عدنان (١٩٩٨م) "تجليات المعرفة الاجتماعية في السلوك الإنجابي للمرأة السورية". شؤون اجتماعية، ١٥: ٢١-٣٥.
- سهادنة، فوزي وعز الدين بكر (١٩٩٧م) "التبابين في السلوك الإنجابي للمرأة الأردنية حسب مكان النشأة الأصلية وفق بيانات مسح عام ١٩٩٠م". دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٤(٢): ٢٨٣-٣١٠.
- شحادة، نعمان (١٩٩٧م) الأساليب الكمية في الجغرافيا باستخدام الحاسوب. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الصالح، ناصر عبد الله ومحمد محمود السرياني (١٤٢٠هـ) "الجغرافيا الكمية والإحصائية: أساس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة". الرياض: العبيكان.

- الصباح، أمل يوسف ومصطفى الشاقاني (١٩٨٦م) "سكان الكويت: الماضي-الحاضر-المستقبل: دراسة سكانية تحليلية مقارنة". الكويت: وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية.
- الضرير، موسى (١٩٩٦م) "أثر التعليم على السلوك الإنجابي في الجمهورية العربية السورية." ورقة مقدمة إلى مؤتمر السكان الإقليمي العربي المنعقد في القاهرة.
- عبدالكريم، محمد الغريب (١٩٨٢م) "سيولوجيا السكان." الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبدالهادي، س. (١٩٨٤م) "اعتبارات نظرية حول محددات الخصوبة، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، ٢٤ حزيران، ٤٩-٧٧.
- العبيدي، إبراهيم (١٩٩٥م) "بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى الخصوبة في الأسرة السعودية بمدينة الرياض،" المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٥٠: ٣٠-٧٥.
- العتيبي، محمد (١٩٩٤م) "أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض: دراسة ميدانية." مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٢ (١): ٨٩-١٢٠.
- العقبي، ليلى (١٩٨٧م) "أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على الخصوبة في جمهورية مصر العربية،" بحث غير منشور، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
- العلواني، مصطفى (١٩٩٤م) "الخصوبة ومحدداتها الوسيطية: فكر وتطبيق على القطر العربي السوري." دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

- العيسوي، فايز (١٩٩٤م) "مستويات الخصوبة في مجتمع الدمام: دراسة في جغرافية السكان". ورقة مقدمة إلى الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة، المنعقدة في قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ إبريل ١٩٩٤م.
- قنديس، ع. د. (١٩٧٧م) "تعليم الإناث وانخفاض الخصوبة في البلدان النامية: مثل الأردن"، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ١٢ تموز، ١٨-٣٢.
- لطفي، طلعت إبراهيم (١٩٨٨م) "المستوى الاجتماعي والاقتصادي وعلاقته بحجم الأسرة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية لعينة من أرباب الأسر في مدينة الرياض"، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٥(١): ١٥٥.
- المؤمني، محمد، وآخرون (١٩٩٧م) "السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي". أربد (الأردن): دار الكندي.
- المجالي، قبلان (١٩٩٤م) "أثر تفضيل جنس المواليد وبعض العوامل الأخرى على حجم الأسرة وعملية الاستمرار في الإنجاب: دراسة ميدانية". مؤتة للبحوث والدراسات، ٩: ٨١-١٠١.
- مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المكتب التنفيذي (١٩٩٤م) الأسرة العربية الخليجية .. حقائق .. وأرقام. المنامة: المكتب التنفيذي.
- مخلوف، هشام وآخرون (١٩٨٧م) "تكلفة الأولاد في مصر"، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٣٢: ٣١-٢٣.
- مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (د. ت) الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية (من واقع نتائج البحث الديموغرافي ١٩٩٩م). الرياض: مصلحة الإحصاءات.

- العامة.
- نور، عثمان الحسن (١٩٨٦م) "الخصوصية في الأردن ومحدداتها الاجتماعية والاقتصادية والفيزيولوجية"، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٣ (١): ٢٠١-١٩٩.
 - نور، عثمان الحسن (١٩٩٤م) "إطار نظري لمحددات الخصوبة البشرية في الدول العربية"، العصور، ٩ (٢): ٢٧١-٢٨٤.
 - الهراس المختار وإدريس بنسعيد (١٩٩٦م) "الثقافة والخصوصية: دراسة في السلوك الإنجابي بال المغرب". بيروت: دار الطليعة.
 - وزارة الصحة (١٩٩٧م) "مسح صحة الأسرة في المملكة: تقرير أولي". الرياض: وزارة الصحة.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Al-Mazrou, Y et al. (1993) "Differential in Marital Fertility" in Y. Al-Mazrou and S. Farid (eds.) Reproductive Patterns and Child Survival in Saudi Arabia. Riyadh: Ministry of Health.
- Anderson, J. E. et al. (1985) "Fertility Trends and Determinants in Jordan." International Family Planning Perspectives, 11(2): 47-51.
- Becker, G. (1960) "An Economic Analysis of Fertility," in National Bureau of Economic Research. Demographic and Economic Change in Developed Countries. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Bongaarts, J. (1978) "A Framework for Analyzing the Proximate Determinants of Fertility." Population and Development Review, 41(1):105-132.

- Bongaarts, J. (1984) "Implications of Future Trends for Contraceptive Practice." *Population and Development Review*, 10(2): 341-352.
- Bongaarts, J. (1987) "The Proximate Determinants of Exceptionally High Fertility." *Population and Development Review*, 13(1): 133-139.
- Bongaarts, J. and R. G. Potter (1983) "Fertility, Biology and Behavior: An Analysis of the Proximate Determinants." *Population and Development Review*, 10(3): 511-537.
- Cain, M. (1984) "Women's Status and Fertility in Developing Countries: Son's Preference and Economic Security," Working Paper No. 110. New York: The Population Council, Center for Policy Studies.
- Cain, M. (1977) "The Economic Activities of Children in a Village in Bangladesh." *Population and Development Review*, 3(3):201-227.
- Cain, M. T. (1982) "Perspectives on Family and Fertility in Developing Countries." *Population Studies*, 36(2):159-175.
- Caldwell, J. C. (1976) "Toward a Restatement of Demographic Transition Theory." *Population and Development Review*, 2:321-66.
- Caldwell, J. C. (1982) *Theory of Fertility Decline*. London: Academic Press.
- Caldwell, J. C. et al. (1999) "The Bangladesh Fertility Decline: An Interpretation". *Population and Development Review*, 25(1):67-87.
- Clark, S. (2000) "Son Preference and Sex Composition of

- Childern: Evidence from India," *Demography*, 37(1): 95-108.
- Cleland, J. et al. (1994) *The Determinants of Reproductive Change in Bangladesh: Success in a Challenging Environment*. Washington, DC: The World Bank.
- Courbage, Y. (1994) "Demographic Change in the Arab World: The Impact of Migration, Education and Taxes in Egypt and Morocco." *Middle East Report*, 24(190):19-22.??? (it could be a different reference).
- Das Gupta, M. And D. Narayana (1997) "Bangladesh's Fertility Decline From a Regional Perspective." *Genus*, LIII:101-128.
- Davis, K. and J. Blake (1956) "Social Structure and Fertility: an Analysis Framework." *Economic Development and Cultural Change*, 4(4): 221-235.
- Dharmalingam, A. (1996) "The Social Context of Family Size Preferences and Fertility Behavior in A South Indian Village." *Genus*, LII: 83-103.
- Donaldson, L. (1991) *Fertility Transition: The Social Dynamics of Population Change*. Cambridge, Mass.: Basil Blackwell. chapter 4.
- Easterlin, R. A. (1975) "An economic framework for fertility analysis." *Studies in Family Planning*, 6(3):54-63.
- Govindasamy, P. and A. Malhotra (1996) "Women's Position and Family Planning in Egypt." *Studies in Family Planning*, 27(6): 328-340.
- Hashmi, S. S. (1996) "Shy / Silent Users of Contraceptives in

- Pakistan." *Pakistan Development Review*, 35: 705-17.
- Jayne, S. H. and D. K. Guilkey (1998) "Contraceptive Determinants in Three Leading Countries." *Population Research and Policy Review*, 17(4):329-50.
- Jones, G. W. et al. (1997) *The Continuing Demographic Transition*. Oxford: Clarendon Press.
- Khan, H. T. And R. Raeside (1997) "Factors Affecting the Most Recent Fertility Rates in Urban-Rural Bangladesh." *Soc. Sci. Med.*, 44(3): 279-289.
- Kirk, D. (1966) "Factors affecting Moslem Natality," in Bernard Berekon et. al. *Family Planning and Population*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kirk, D. (1971) "A New Demographic Transition." In *Rapid Population Growth: consequences and Policy Implications*. Baltimore: The John Hopkins Press.
- Kirk, D. (1996) "Demographic Transition Theory." *Population Studies*, 50:361-387.
- Kirk, D. and B. Pillet (1998) "Fertility Levels, Trends, and Differentials in Sub-Saharan Africa in the 1980s and 1990s." *Studies in Family Planning*, 29(1): 1-22.
- Knodel, J. and V. Prachuabmoh (1974) "Demographic Aspects of Fertility in Thailand," *Population Studies*, 28(3): 423-448.
- Koenig, M. A. et al. (1984) "Husband- Wife Inconsistencies in Contraceptive Use Responses." *Population Studies*, 38:281-298.
- Kohli, K. L. and M. H. Al-Omaim (1993) "Fertility in Ku-

- wait: 1970-1985." *Genus*, IL: 55-69.
- Leibenstein, H. (1974) "An Interpretation of the Economic Theory of Fertility: Promising Path or Blind Alley?" *Journal of Economic Literature*, 12:457-479.
- Lindert, P. H. (1983) "The Changing Economic Costs and Benefits of Having Children," in R. A. Bulatao and R. D. Lee (eds.) *Determinants of Fertility in Developing Countries*. New York: Academic Press.
- Lorimer, F. (1954) *Culture and Human Fertility*. Paris: UNESCO.
- Mahmood, N. (1992) "Motivation and Fertility Control Behavior in Pakistan." *The Pakistan Development Review*, 31(2):119-144.
- Mauldin, W. P. and S. J. Segel (1988) "Prevalence of Contraceptive Use: Trends and Issues." *Studies in Family Planning*, 19(6): 335-353.
- Mueller, E. and K. Short (1983) "Effects of Income and Wealth on the Demand for Children," in R. A. Bulatao and R. D. Lee (eds.) *Determinants of Fertility in Developing Countries*. New York: Academic Press.
- Namboodiri, K. And L. Wei (1998) "Fertility Theories and Their Implications regarding How Low can fertility be." *Genus*, LIV, 37-56.
- Notestein, F. W. (1945) "Population - the Long View," in T. W. Schultz (ed.) *Food for the World*. Chicago: Chicago University Press.
- Ohadike, P. O. (1994) "Household Types and Fertility in

- Greater Accra," in: Regional Institute for Population Studies. Critical Issues in Fertility Research for Development Planning. Legon: University of Ghana.
- Parr, N. J. (1998) "Changes in the Factors Affecting Fertility in Ghana during the Early Stages of the Fertility Decline." *Genus*, LIV: 77-86.
- Population Reference Bureau (1992, 1997, 1999) World Population Data Sheet. Washington, DC: PRB.
- Reinis, K. I. (1992) "The Impact of the Proximate Determinants of Fertility: Evaluating Bongaarts's and Hobcraft and Little's Methods of Estimation." *Population Studies*, 46: 309-326.
- Salman, A. and M. El-Khorazaty, and S. Farid (1995) "Determinants of Contraceptive Use." In Ministry of Health, Qatar, Reproductive Patterns and Child Survival in Qatar. Council of Health Ministers of G.C.C. states.
- Schultz, J. E. (1972) "Fertility Patterns and Their Determinants on the Arab Middle East," in C. A. Cooper & S. S. Alexander (eds.) *Economic Development and Population Growth in the Middle East*. New York: American Elsevier.
- Shah, N. et al. (1998) "Patterns of Desired Fertility and Contraceptive Use in Kuwait." *International Family Planning Perspectives*, 24(3): 133-138.
- Shah, N. M. and S. M. Kamal (19) "Contraceptive Use Among Women in Kuwait." *International Family Planning P* (IFPP), 11:
- Shapiro, D. (1996) "Fertility Decline in Kinshasa." *Population*

- Studies, 50(1):89-104.
- Stecklov, G. (1999) "Evaluating the Economic Returns to Childbearing in Cote d'Ivoire." *Demography*, 36: 1-17.
- Teitelbaum, M. S. (1975) "Relevance of Demographic Transition for Developing Countries." *Science*, 188:420-25.
- Thompson, W. S. (1929) "Population". *American Journal of Sociology*, 34(6): 959-975.
- UN, Population Division (1997) "World Fertility Patterns," (Wall Chart). New York: UN.
- Van De Kaa, D. J. (1996) "Anchored Narratives: The Story and Findings of Half a Century of Research into the Determinants of Fertility." *Population Studies*, 50:389-432.
- Vlassoff, C.(1990) The Value of Sons in an Indian Village: How Widows see it." *Population Studies*, 44:5-20.
- Warren, C. et al. (1992) "The Determinants of Fertility in Swaziland." *Population Studies*, 46:5-17.
- Warren, C. W. et al. (1990) "Fertility and Family Planning in Jordan: Results from the 1985 Jordan Husband's Fertility Survey," *Studies in Family Planning*, 21(1): 33-39.
- Weeks, J. R. (1986) *Population: An Introduction to Concepts and Issues*. Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company.
- Weller, R. H. and L. F. Bouvier (1981) *Population: Demography and Policy*. New York: St Martin's Press.
- Wrigley, N. (1985) *Categorical Data Analysis for Geographers and Environmental Scientists*. London: Longman Group Ltd.